شيوخ العصر في الأندلس

الدكتور حسين مؤنس



شيوخ العصر
في الأندلس

الناشـــــر :	**دار الرشاد**
العنـــــوان :	١٤ شارع جواد حسنى ـ القاهرة
تليفـــــون :	٣٩٣٤٦٠٥ـ٢٩٩٢٦١٥
رقـم الإيـداع :	٩٧/٤١٩١
الترقيـم الـدولى :	977 - 5324 - 39 - 4
طبـــــع :	**عربية للطباعة والنشر**
العنـــــوان :	٧ , ١٠ ش السلام ـ أرض اللواء ـ المهندسين
تليفـــــون :	٣٠٣١٠٤٣ـ٣٠٣٦٠٩٨
الجمـــــع :	**آرمس للكمبيوتر**
العنـــــوان :	٣٢ ش على عبد اللطيف ـ مجلس الشعب
تليفـــــون :	٣٥٦٤٤٠٤

الطبعة الثالثة :	١٤١٧هـ ــ ١٩٩٧ م « الأولى للدار »
الطبعة الرابعة :	١٤١٨هـ ــ ١٩٩٧م « الثانية للدار »
خطوط الغلاف :	**محمد حمام**
تصميم الغلاف :	**محمد فايد**

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم

هذا بحث كتبته تحية لذكرى أستاذى وشيخ المؤرخين العرب فى عصرنا محمد شفيق غربال ، أفسح الله له فى رحاب الجنة ، وأحسن جزاءه بقدر ما خدم التاريخ ونفع الناس بعلمه وجهده .

درست فى هذا البحث تقليد مشيخة العصر فى الأندلس منذ الفتح إلى نهاية عصر الموحدين ، أى إلى قرابة منتصف القرن الثالث عشر الميلادى . وقد كانت مشيخة العصر تقليداً جميلاً جرى عليه أهل العلم فى الأندلس ، فاختار أهل كل جيل من بينهم شيخاً لهم من أهل الصلاح والتصاون والخير والصدق فى طلب العلم ، والصبر على إسماعه إلى السن العالية ، واتخذوه إماماً لهم ، وشدوا إليه الرحال للأخذ عنه والسماع عليه. لم يحفزهم على ذلك الاختيار حافز من سلطان أو مطلب من مطالب الدنيا ، وإنما هو الإخلاص للعلم ؛ حباً فى الله تعالى ورسوله ودينه الحنيف .

وقد اجتهد الشيوخ فى الأندلس فى المحافظة على ذلك التقليد ، وحافظوا بذلك الاجتهاد على المثل الأعلى للمعلم والمتعلم كما صوره واحد منهم هو أبو عمر يوسف بن عبد البر النمرى فى بعض فصول كتابه المسمى « جامع بيان العلم وفضله ، وما ينبغى فى روايته وحمْلِه » .

وقد أوجزت الكلام فى هذا البحث واقتصرت فى ذكر مراجعه على ما مسّت إليه الحاجة ، وذلك حرصاً على الفكرة الرئيسية فيه من أن تضيع فى فيض التفاصيل وأثقال التعليقات .

رحم الله شيخنا محمد شفيق غربال ، وأعاننا على حمل أمانة العلم التى حملها عمره كله ، ووصل بجهده الصادق وخلقه الكريم تقليد السالفين من خدم العلم فى أجيالنا الماضية ، رحمهم الله أجمعين .

مدريد فى ١١ نوفمبر ١٩٦٥

د . حسين مؤنس

تمهيد

على طول تاريخ الأندلس كان الجانب الديني من بناء الدولة والمجتمع من المميزات الظاهرة لذلك البلد الإسلامي . حقيقة أن العنصر الديني جزء لا يتجزأ من حياة الناس في كل بلد إسلامي آخر ، وأن الحاكمين والمحكومين كانوا يتحرّوْن جهد الطاقة أن تكون تصرفاتهم مطابقة لتعاليم الدين أو متمشية معه على الأقل ، وخاصة في بلاد الخلافة العباسية خلال العصر الأول من تاريخها ، ولكن الجدير بالملاحظة في الأندلس هو أن ذلك الالتزام الديني لم يترك لضمير الحكام أو تقديرهم، وإنما أخذ شكلاً واقعيًا في صورة علماء وفقهاء يقفون إلى جانب الحاكم ويشاركونه في الحكم بصورة فعلية ، بحيث يبدو ـ أمام الناس على الأقل ـ أن الجانب الديني من أعمال الدولة يشرف عليه علماء دين عارفون بشئون العقيدة ، وأنْ لا خوف ـ نتيجة لذلك ـ من انحراف الدولة عن قواعد الدين الحنيف .

ومهما كان رأي رجال العلم المتحققين في رجال مثل عبد الملك بن حبيب ، وعيسى بن دينار ، ويحيى بن يحيى الليثي ـ فإن أمثال أولئك الرجال قاموا بوظيفتهم في بنيان الدولة الأموية الأندلسية ، وأضفوا على تصرفاتها في نظر الرعية تأييداً حقيقياً كان له أبعد الأثر في تثبيت دعائم أركانها ، وتمكينها من السيطرة الفعلية على بلادها ، وتمتع البيت الأموي الأندلسي بثقة الشعب الذي كان يحكمه ، وهي ثقة لم يظفر بمثلها الأمويون في المشرق ، ولا العباسيون خلال عصرهم الذهبي .

الإمارة الأموية الأندلسية
وأهل العلم

وربما كان تبيُّن الأمويين فى الأندلس لأهمية الجانب الدينى فى تفكير شعبهم الأندلسى وتقديرهم لأهميته من أكبر الاكتشافات التى مكنت لدولتهم من الاستمرار . وربما كان هذا الاكتشاف مجرد مصادفة سعيدة ، وربما كان أيضاً نتيجة فهم ذكى لطبيعة الشعب الأندلسى ، ولكن الحقيقة الواقعة هى أن هذا الاكتشاف تم أثناء السنوات القصيرة التى حكمها هشام ابن عبد الرحمن الداخل ، وهى سنوات سبقها تمهيد طويل فى أثناء حياة أبيه عبد الرحمن الداخل ، فقد كان هشام وأخوه سليمان متنافسين على ولاية العهد ، يجتهد كل منهما فى تمهيد الطريق لنفسه ، حتى إذا توفى الأب وسنحت الفرصة للإمارة استطاع أن يحوزها دون أخيه .

وكان سليمان هو الأكبر ، وكان بطبيعته رجل حرب وسياسة ، وكانت وسيلته فى التمهيد لنفسه كسب الأنصار بين الجند ورجال الحزب الشامى المسيطر على شئون السياسة ، ولم يكن له ميل إلى العلم أو الفقه ، فمال عنه الشيوخ وصوروه فى صورة رجل عابث جاهل . أما هشام فقد

كان أندلسى المولد والنشأة ، وكان متديناً ميالاً إلى العلم والاستماع بطبعه، فاجتذب الفقهاء إليه وأحبوه .

ويذهب بعض مراجعنا إلى أن عبد الرحمن الداخل أوصى بالعرش لهشام دون أخيه، ولكن الحقيقة أنه لم يتخذ قراراً فى الأمر ، وترك الموضوع سباقاً بين الأميرين ؛ قال ابن عذارى : « وقيل : إن عبد الرحمن بن معاوية ، رحمه الله ، لما حضرته الوفاة ، وابنه هشام بماردة وابنه الآخر سليمان بطليطلة ، وكَّل ابنه عبد الله المعروف بالبلنسى وقال له : من سبق إليك من أخويك فَارْمِ إليه بالخاتم والأمر ، فإن سبق إليك هشام فله فضل دينه وعفافه واجتماع الكلمة عليه ، وإن سبق إليك سليمان فله فضل سنه ونجدته وحب الشاميين له . فقدم هشام من ماردة قبل سليمان ، فنزل بالرصافة ، وخاف من عبد الله أخيه - إذ صار متمكناً من القصر والأموال - أن يدافعه، فخرج إليه أخوه عبد الله وسلم عليه بالخلافة، ودفع إليه الخاتم كما أوصاه أبوه ، وأدخله القصر »[١] .

وإنما أطلنا الوقوف عند هذه الحادثة لأننا نظن أنها ذات أهمية خاصة لموضوعنا، فإن هشاماً كان رجلاً متديناً شديد التقى ، ولكن تقاه لم يصرفه عن الحرص على الدنيا والتدبير لمصالحه فيها ، فقد كان وهو

---

(١) ابن عذارى : البيان المغرب ٦٢/٢ - ٦٣ .

أمير ينفق الساعات فى شرفة القصر يرقب الداخلين فيه والواردين إليه ، وكان مسارعاً أبدا إلى كشف عورات أخيه . ولو كان هشام تقياً خالص التقى ـ كما تصوره المراجع ـ لسلم بأن أخاه الأكبر أحق بالعرش ، ولكن تقى هشام كان من طراز تقى فقهاء كثيرين ستعرفهم الأندلس فى أيامه وبعدها من أمثال يحيى بن يحيى ، وأصبغ بن خليل : تقى ذكى حريص يزيد نصيب صاحبه من الدنيا ولا ينقصه .

وَسِيَرُ أئمة المالكية الأوائل من أمثال أشهب بن عبد العزيز ، وعبد الرحمن بن القاسم ، وعبد السلام بن سعيد سحنون ـ تعطينا نماذج من هذا التقى الذكى الحريص الذى كان من أبرز شمائل مالك وأكثر ما حببه إلى الطامحين من تلاميذه ، وهو الذى جعل للمالكية فى البلاد التى سادت فيها دولة داخل الدولة جزءا من السلطان السياسى على الأقل .

هذا التشابه بين خلق هشام الرضى وخلق هذا الطراز من الفقهاء كان من أكبر الأسباب التى ثبتت أقدام المذهب المالكى فى الأندلس ، فإن هشاماً ـ وقد رأى ما صار إليه بفضل العلماء والركون إليهم ، وما صار إليه أخوه بسبب انصرافه إلى أهل السياسة وحدهم ـ مضى فى هذا الطريق ، فأصبح فقيهاً أميراً ، ولم ير مانعاً من أن يسمح للفقهاء بشىء من السلطان إلى جانبه ، مع الحرص على أن يكون هذا الجانب الذى يتنازل عنه مضيفاً إلى جاه الإمارة زائداً فى سلطانها .

وليس أدل على ذلك من أنه ـ رغم وجود فقهاء كبار ذوى علم غزير من أمثال محمد بن يحيى السبأى[1] . وسعيد بن أبى هند[2] وزياد بن عبد الرحمن اللخمى المسمى زياد شبطون[3] ويحيى بن مضر[4] وعيسى

---

(١) يذهب ابن الفرضى (رقم ١٠٩٤) إلى أنه توفى فى صدر أيام عبد الرحمن الداخل ، وهو تحديد غير دقيق ؛ لأنه يفهم من ترجمة الفرضى له أنه رحل إلى المشرق بعد أن استقر سلطان عبد الرحمن الداخل ، أى فى منتصف حكمه حوالى سنة ١٦٠ ، ولابد أنه قضى بضع سنوات فى المشرق ، وعاد حوالى سنة ١٦٥ وعاش مدة طويلة بعدذلك حتى أخذ الناس عنه واشتهر أمره ، ولا يمكن أن يقال لهذا إنه مات فى صدر إمارة عبد الرحمن الداخل ، والغالب أنه كان موجوداً أيام هشام ابنه . وترجمة ابن الفرضى للسبأى تشكك حتى فى رحلته إلى المشرق .

(٢) يسمى أيضاً عبد الوهاب بن أبى هند (ابن الفرضى ، رقم ٤٦٧) ويذكر ابن الفرضى أنه توفى فى صدر إمارة عبد الرحمن الداخل ، وهذا غير صحيح ؛ إذ أنه من الثابت أنه كان حياً أيام هشام ابنه ، فقد روى ابن القوطية فى تاريخ افتتاح الأندلس (ص٤٤) أن هشاماً مر به ، فقام إليه وحياه ، فقال له هشام : لقد ألبسك مالك ثوباً جميلاً .

(٣) ترجم له ابن الفرضى مرتين ، واحدة تحت زياد (رقم ٤٥٦) ومرة تحت شبطون (رقم ٥٩٦) ، والأولى أطول وأوفى . ويذكر ابن الفرضى أن هشاماً عرض عليه القضاء فهرب ، فاكتفى بالتأسف على ذلك ، فى حين أغلظ على مصعب بن عمران وهدده بالقتل إن لم يقبل .

(٤) قتله الحكم الربضى بعد إخماده هيج الربض الأول (سنة ١٨٩ هـ/ ٨٠٤ م) .

ابن دينار[1] وطالوت بن عبد الجبار ـ لم يفكر فى أن يعهد لأحد منهم فى قضاء قرطبة بعد وفاة القاضى معاوية بن صالح ، بل عهد فى القضاء إلى المصعب بن عمران مع أنه لم يكن من كبار الفقهاء ، وإنما كان ـ كما يقول ابن القوطية ـ : «شيخاً من العرب الشاميين له فضل وصلاح كثير» ، وكان قد رفض ولاية القضاء لعبد الرحمن الداخل ، و لكن هشاماً هدده بالقتل إذا لم يقبل[2]، فتولى القضاء ؛ وبعد موته تولى القضاء كاتبه محمد ابن بشير ، ولم يكن كذلك من كبار الفقهاء .

وهذا المسلك الحريص من جانب هشام ليس بغريب علينا ، فقد كان هشام ـ كما ذكرنا ـ ذا اهتمام شديد بنفسه وصالحه رغم ظاهر الورع والتقى الذى غلب عليه ، ولو كان من التقى بحيث تصوره المراجع لما أقدم ـ وهو أمير ـ على قطع لسان الشاعر أبى المخشى (عاصم بن زيد بن يحيى بن حنظلة) عقاباً له على التعريض به فى قصيدة نظمها فى مدح أخيه سليمان بن عبد الرحمن ، وهى حادثة شنيعة حاول من ترجموا له

---

(١) توفى سنة ٢١٢ هـ/ ٨٢٧ م ، وهو من كبار تلاميذ ابن القاسم الأندلسيين ، وكان محمد بن عمر بن لُبابة يسميه فقيه الأندلس ، ويقول ابن الفرضى (رقم ٩٧٣) : إن الفتيا كانت تدور عليه ، لا يتقدمه فيها فى وقته أحد ... وكان أفقه من يحيى بن يحيى على جلالة قدر يحيى . وكان له دور كبير فى هيج الربض .

(٢) ابن القوطية : تاريخ افتتاح الأندلس ، ص ٤٣ ـ ٤٤ .

من الفقهاء إخفاءها ، فلم نجد تفصيلها الوافى إلا فى كتاب (الإحاطة) لابن الخطيب[١] .

ومما هو جدير بالملاحظة أن هذه الحكاية بلغت مالكاً فلم تصرفه عن الإعجاب بهشام والثناء عليه ، بل اكتفى بالانتفاع بها فى تحديد دية قطع اللسان ، فأفتى بأن يُستَأنى فى أدائها سَنَةً ، فربما نبت من اللسان شىء ، إذ يقال إن شيئاً من لسان أبى المخشى عاد فنبت . ذلك لأن مالكاً كان رجلاً عملياً شديد الاهتمام بنشر مذهبه ، ولم يكن من « العملية » فى شىء أن يُدين حاكماً بلغه عنه أنه يثنى عليه وعلى مذهبه ويؤيد الآخذين به ويقربهم ..

الدولة الأموية الأندلسية فى حاجة إلى تأييد شرعى :

وقد أثبت الدكتور محمود على مكى فى بحثه الذى أشرنا إليه أن هشاماً لم يعهد إلى أحد من كبار المالكيين فى منصب كبير ، وأن سيادة

---

(١) وردت هذه الحكاية فى الإحاطة (مخطوط الاسكريال ، رقم ١٦٧٣ ص٣٥١ ـ ٣٥٢) ونشر نصها الدكتور محمود على مكى فى بحثه عن أصول الثقافة المشرقية ودخولها الأندلس :

Cf : M. A. MAKKI, Ensayo sobre apotaciones Orientales en la España Musulmana (R. I. E. I. M.) vols IX - X pp. 1-167 .

وقد اعتمدنا على هذا البحث الأصيل فى أجزاء كثيرة من هذا المقال .

المالكية فى الأندلس تبدأ على الحقيقة بعد هيج الربض[1] ، والواقع أن هشاماً كان يوقر المالكيين ويقربهم ويفيض عليهم عطاياه ، ولكنه كان يتحاشى أن يعهد إليهم فى المناصب الكبرى ؛ لأنه ـ بما ركب فى طبعه من الحرص على سلطانه ـ كان يشعر بالطموح السياسى الذى ملأ نفوس الظاهرين منهم ، وهو طموح سيظهر بصورة واضحة أيام ابنه الحكم الربضى ، فاكتفى بتكريمهم واستشارتهم واتخاذ نفر منهم أهل شوراه ، وكان فى نفس الوقت ينافسهم فى مظاهر التقى والورع والحرص على رعاية الدين وعمارة المساجد وتعميرها بالمصلين ، ولكن عندما نسمع أنه مر ذات يوم بسعيد بن أبى هند ، فقام له هذا وحياه فقال له : « لقد ألبسك مالك ثوباً جميلاً »[2] نشعر أن هذه العبارة تحمل معنى آخر غير التكريم الصرف ، وكأن هشاماً أراد بها : يكفيك ما ألبسك مالك إياه ، ولا حاجة بك إلى تكريم أكثر من ذلك .

وكان هشام فى أشد الحاجة إلى تأييد هؤلاء الفقهاء ، فإن الإمارة التى أنشأها أبوه كانت ـ رغم استتباب أمرها وتوافر أسباب القوة السياسية والعسكرية لها ـ فى حاجة إلى سند شرعى ، فهى مهما بلغت قوتها لم تخرج ـ من الناحية الشرعية الصرفة ـ عن كونها إمارة خارجة على

---

(١) انظر ص٩٣ ـ ٩٤ من البحث السابق .

(٢) ابن القوطية ، ص٤٤ .

الخلافة العباسية ، أى : على الخلافة الإسلامية العامة التى استقر لها الأمر فى كل بلاد الإسلام عدا الأندلس ، وهذا بدوره كان يفتح الباب لأى منافس للبيت الأموى فى الأندلس يحصل على تأييد تلك الخلافة العامة ، وقد أحس بذلك عبد الرحمن الداخل ، فدعا للخليفة العباسى زمناً، ولم ينصرف عن ذلك إلا عندما قضى على معظم الثائرين عليه وأحس أن الحكم قد استقر له فى الأندلس(١) ، ومع ذلك فإن عبد الرحمن لم يتخذ لقب خليفة أو أمير ، بل كان يخاطب بلقب « ابن الخلائف » ، وظلت العملة تضرب على أيامه وأيام ابنه هشام باسم الخليفة العباسى حتى يشعر الناس أنهما ـ رغم كل شيء ـ يحكمان باسم رئيس الجماعة الإسلامية .

ولكن هذا الوضع لم يكن ليمكن استمراره طويلاً ، فقد كان واضحاً أن أمراء قرطبة لا يدينون للخلافة العباسية بأى ولاء ، بل كانوا يعادونها

---

(١) يذهب ابن الأبار فى « الحلة السيراء » إلى أن الذى حفزه على قطع الدعوة للعباسيين أحد أقاربه المسمى عبد الملك بن عمر المروانى ، وربما كان هذا صحيحاً ، ولكن يلاحظ أن عبد الملك هذا لم يشر بهذا الرأى ويتعصب له إلا بعد أن قضى هو وابنه عبد الله على آخر ثورة كبيرة قام بها اليمنيون للقضاء على إمارة عبد الرحمن ، وهى التى قادها أبو الصباح بن يحيى اليحصبى سنة ١٥٧ أو ١٥٨ / ٧٧٤ أى : بعد مضى نحو عشرين سنة من إمارة عبد الرحمن .

عداء صريحاً ويحاربون أولياءها دون هوادة ، وكان لا بد لهم ـ والحالة هذه ـ من سند شرعى ؛ لأن القرن الهجرى الثانى لم يكن يقبل فكرة الولاء لإمارات خارجة عن إجماع المسلمين ؛ ولهذا كان لابد من البحث عن حل لهذه المشكلة الشرعية الأساسية ، فإن الجماعات العربية فى الأندلس كانت عنيدة ، قوية المراس ، شديدة اليقظة ، مريرة النقد ، وكانت جماعات المولدين وحديثى العهد بالإسلام فى حاجة إلى سلطان روحى غالب ، لكى تُسلس قيادها لحاكمها ، وهذه الظاهرة الأخيرة كانت أظهر بين البربر : كان لابد أن تأخذ الرياسة فى نظرهم طابعاً دينياً حتى يسلموا بحقها ، وفى عهد عبد الرحمن الداخل نفسه ظهر بين جماعات البربر دَعِىٌّ يسمى شَقَىٌّ بن عبد الواحد انتسب إلى السيدة فاطمة ، واتخذ لقب الإمامة ، وتبعته جماعات كبيرة من البربر ، وامتد سلطانه حتى كاد يُخرج غرب الأندلس كله من يدى عبد الرحمن الداخل ، ولم يستطع هذا القضاء عليه إلا بعد حروب طويلة دامت تسع سنوات (١٥٢ ـ ١٦٠ / ٧٦٨ ـ ٧٧٧)(١).

كانت الإمارة القرطبية ـ إذَنْ ـ فى حاجة إلى سند شرعى أو روحى يضفى على سلطانها السياسى هيبة وشرعية لا غنى عنهما ؛ لأن التفكير

---

(١) ابن عذارى : البيان المغرب ٢/٥٤ ـ ٥٥ .

السياسى عند المسلمين لم يكن قد تدهور إلى ما وصل إليه فى القرن الرابع مثلاً ، عندما أصبح الناس يقبلون سلطاناً سياسيًّا صرفاً ، ولم يكن هناك مفر من إيجاد ذلك السند الشرعى فى بلد مثل إسبانيا ارتبط فيه مفهوم الحاكم الدنيوى بفكرة القداسة الدينية على مر العصور .

الأمويون والمذهب المالكى :

خلال حكم هشام الرضا بدأت تتجمع فى قرطبة وطليطلة وغيرهما من بلاد الأندلس جماعات صغيرة من فقهاء المالكية ، وسواء أخذ هؤلاء عن مالك حقًّا أو أخذوا عن بعض أصحابه فى مصر ثم زعموا أنهم تلاميذ مباشرون لإمام دار الهجرة ، فقد أخذ الظاهرون منهم بأخلاق مالك وشمائله كما أخذوا موطأه ، والمالكية امتازت بأنها لم تكن مذهباً فقهيًّا فحسب ، بل مذهباً سلوكيًّا أيضاً ، فمالك كان رجلاً مهيباً جليل السمت ، يجلس لتلاميذه وكأنه سلطان عظيم بين رعيته ، حتى لقد لقبه الناس بأمير المؤمنين فى الحديث ، وقد قال أحد تلاميذه الأندلسيين : إنه ما هاب أحداً كما هاب عبد الرحمن الداخل ، فلما لقى مالكاً تضاءلت فى نفسه هيبة عبد الرحمن إلى هيبة مالك ، وكان مالك نفسه يقول : إنه يُعلِى بهذه المهابة جاه العلم .

ومحافظة على جاه العلم لم يتول مالك للعباسيين وظيفة ، بل ظل شخصية رفيعة عالية يرمقها الخلفاء أنفسهم باحترام عظيم ، وهذه صورة

تعجب كل طالب علم طموح ، فهى تفتح أمامه طريقاً واسعاً للجاه والسلطان والثروة إذا أراد ، وإذا نظرنا فى تراجم شيوخ المالكية الأوائل ـ أولئك الذين أخذوا عن مالك مباشرة وأولئك الذين أخذوا عن تلاميذه المباشرين ـ لاحظنا أن معظمهم عرفوا كيف يقيمون لأنفسهم فى البلاد التى استقروا فيها سلطاناً روحياً معنوياً وسياسياً دون أن يثيروا مخاوف أهل السلطان ، ويتجلى ذلك فى سير سلمة بن دينار الأعرج ، وعبد الرحمن بن القاسم العتقى المصرى ، وعبد الله بن وهب بن مسلم القرشى، وأشهب بن عبد العزيز بن داود القيسى المصرى ، وشَقران بن على القيروانى ، وعبد الله بن فروخ الفارسى القيروانى ، وعلِيّ بن زياد التونسى .

ووصل إلى هذه المكانة فى الأندلس كبار الفقهاء الذين عاصروا هشام بن عبد الرحمن وابنه الحكم الربضى ، وقد ذكرنا أعلامهم ، وقد كانوا جميعاً مالكيين أصلاء ، أى : جامعين بين علم مالك وذكائه وكياسته. وتراجمهم تدل على أنهم كانوا « أمراء » فى العلم ، لهم فى قلوب الناس مكانة كبرى ، فهم تلاميذ إمام دار الهجرة وحفاظ الحديث والسنة ، ورجال الشرع والقانون الذين درسوا الموطأ وأرشدوا الناس إلى الطريق القويم فى الدين والمعاملات ، وهم كانوا يستطيعون ـ إذا شاءوا ـ أن يضفوا على سلطان الأمويين فى الأندلس تلك الصبغة الشرعية الدينية التى كانوا فى أشد الحاجة إليها .

وتبدو حاجة الأمويين فى الأندلس إلى هذا التأييد فى صورة واضحة فى موقف عبد الرحمن الداخل ثم ابنه هشام من الفقهاء والعلماء . فقد كان عبد الرحمن الداخل ثم ابنه هشام من الفقهاء والعلماء . فقد كان عبد الرحمن عنيفاً مع رعيته ، سريعاً إلى العقاب والبطش لأقل بادرة عصيان أو مخالفة ، وله فى ذلك أخبار مشهورة ، ولكنه كان طويل الصبر واسع الحلم مع الفقهاء ، بل بلغ الأمر بقاضيه عبد الرحمن بن طريف اليحصبى أن تحدى أمره تحدياً صريحاً ، فأصدر حكمه فى قضية كان عبد الرحمن قد طلب إليه أن يستأنى فيها مجاملة لصنيعة من صنائعه ، فأصدر القاضى حكمه ونفَّذه فى الحال بمحضر الفقهاء والعدول .

ولو فعل أى رجل آخر هذا لما كان نصيبه من عبد الرحمن إلا العقاب الشديد ، ولكن هذا استمع إلى القاضى فى صبر طويل ، ولم يكتف القاضى بالثبات على رأيه بل تعدى ذلك إلى لوم عبد الرحمن ، فقال : «أيها الأمير ، ما الذى يحملك على أن تتحامل لبعض رعيتك على بعض، وأنت تجد من ذلك وجهاً أن تُرضى به من تُعْنَى به من مالك؟»(١) . وقد أخذ عبد الرحمن بهذا الرأى فعلاً ، فاشترى الضيعة المختلف عليها من ماله وأهداها إلى صنيعته .

---

(١) الخشنى : تاريخ قضاة الأندلس ، ص٤٣ ـ ٤٤ .

وقد وقف عبد الرحمن موقفاً شبيهاً بهذا مع المصعب بن عمران حين رفض أن يتولى له القضاء ، ومن معاوية بن صالح عندما تأخر عبد الرحمن في رد القضاء عليه . وعندما رفض المصعب بن عمران أن يتولى القضاء لهشام اعتذر هذا له عن أخلاق أبيه التي منعت مصعباً من أن يتولى له القضاء ، وقال له إنه على غير أخلاق أبيه ، ثم اشترط على نفسه شرطاً قاسياً ، قال له : « .. ونفسي طيبة عليك لصلاح أمور المسلمين ، ولو وضعت المنشار على رأسي لم أعترضك »[1] .

وهذا كلام يشبه الاستعطاف ، وقد كان هشام مضطراً إليه حتى يضمن تأييد هذا الجانب الديني الذي يمكّنه من الحكم في اطمئنان .

وبهذا اللين لأهل الدين والفقهاء استطاع هشام أن يضفي على نفسه صورة الأمير الورع التقي الذي يسلك في حياته سيرة النساك ، ومضى الفقهاء ينشرون هذه الصورة بين الناس ليستقر في أذهانهم أن حاكمهم ، وإن كان خارجاً على الجماعة ، فإنه أمير تقي عادل يسير في حياته وحكمه سيرة الصحابة والتابعين ؛ ومن ثم فإن طاعته واجبة ، وهذا

---

(١) الخشني ، ص٤٤ ، وابن القوطية : افتتاح ، ص٤٤ .

ما رمى إليه هشام[1] .

ومات هشام بعد حُكم قصير لم يبلغ الأعوام الثمانية (٧ سنوات هجرية و١٠ أشهر و٨ أيام) وخلفه ابنه الثانى الحكم متخطياً أخاه عبد الملك ، وكان أسن منه ، وكان شاباً فى السادسة والعشرين من عمره ورث من جده عبد الرحمن الداخل الجرأة والحزم والسرعة فى مواجهة الأخطار، ومن أبيه هشام الدهاء الذى اتصف به بنو أمية جميعاً ، والحرص على صالح البيت الأموى الذى يمثله ، ولكنه كان عنيفاً قاسياً جباراً شديد الاعتداد بنفسه وبذكائه .

بيد أن أمراً هامًّا فات هذا الذكاء وهو طبيعة الشعب الأندلسى الذى تولى أمره ، وهى طبيعة عنيدة صلبة لا تقبل من الحاكم تصرفاً مطلقاً ، وتحرص على أن يكون للدين مكان ظاهر فى خلقه .

---

(١) يصور لنا ابن عذارى (٢/٦٥ ـ ٦٦) رأى الناس فى هشام تصويراً دقيقاً : « كان رحمه الله بسط البنان ، فصيح اللسان ، وسيع الجناب ، حاكماً بالسنة والكتاب ، قبض الزكوات من طرقها ووضعها فى حقها ، لم يأخذه فى الله لوم ولا تعلق به ظلم .. ولم تعرف عنه هفوة فى حداثته ولا زلة فى صباه .. إلخ » . وهو حكم ظاهر التزويق ، فقد رأينا ما فعله بالشاعر أبى المخشى ، ثم إن كتاب « فتح الأندلس » لمؤلف مجهول يصفه بأنه كان قاسياً مستهتراً بالدماء ، وأن أباه عبد الرحمن كان يلومه فى ذلك لوماً شديداً ، وقد أشار دوزى إلى شخصية هشام المزدوجة فى تاريخه . انظر جـ١ ص٢٨٥ ، وانظر بحث إلياس تيريس :

ELIAS TERES, EL poeta Abu - l - Majsi y Hassana La Tamimiyya, Al- Andalus, XXVI (1961) fasc. 1, pp. 229 sqq .

هيج الربض : حادث فاصل
فى تاريخ البيت الأموى الأندلسى

وهذا الذى فات الحكم أفسد عليه معظم ثمرات خصاله الإيجابية الأخرى ، فقضى معظم حكمه فى القضاء على ثورات ومؤامرات كان من الممكن تلافى الكثير منها لو أن الحكم فهم فى مطالع حكمه ما تكفلت الأيام بإفهامه إياه خلال بقية أيامه .

ذلك أن الحكم - بعد انتصاره على عَمَّيْهِ المنافسين له : سليمان ، وعبد الله المعروف بالبلنسى ، ودخول هذا فى طاعته بعد ذلك - حسب أن الحكم يقوم على القوة وحدها ، فاهتم بجنده اهتماماً خاصاً ، واستكثر من الجند المرتزق والحرس الخاص يأتى بهم من أى طريق ، وبلغ به الاتجاه فى هذا الطريق أن أنشأ لنفسه حرساً من الصقالبة أقام رئيساً لهم ربيعاً القومس « متولى المعاهدين بالأندلس من النصارى ، وكان حظيًّا فى رجاله ، سوغه افتراض المعاون والمغارم على المسلمين »[1] ، فأضاف

---

(١) ابن الخطيب : أعلام الأعلام ، ص١٥ .

أما أن الحكم أقام ربيعاً رئيساً للحرس فقد ذكره ليڤى پروفنسال اعتماداً على قطعة من مقتبس ابن حيان كانت لديه ، وقد اختفت هذه القطعة الآن . انظر :

LÉVI PROVENÇAL, Histoire de l'Espagne Musulmane, I, 164 et note 2

إلى استنكار الناس لهذه الضرائب نفورَهم من أن يتولى جبايتها منهم نصرانى .

فى هذا كله لم يستشر الحكم شيخاً أو فقيهاً ، بل لم يكن لهؤلاء فى نفسه تقدير كبير ، فى حين أن جمهور الناس كانوا يعتبرونهم رؤساءهم ومرشديهم . نعم إنه كان يستدعى الفقهاء إلى قصره ليسألهم فى بعض ما أهمه ، ولكنه عندما احتاج إلى قاض بعد وفاة المصعب بن عمران لم يعرض الأمر عليهم ، بل على رجل من أهل بيته هو أبو العباس المروانى، فأشار بمحمد بن سعيد بن بشير كاتب المصعب بن عمران ، فأخذ برأيه .

وكذلك لم يستشر الحكم الفقهاء فى الضرائب التى قررها باسم المعاون والمغارم ؛ وعلى رغمهم عين ربيعاً القومس فى جبايتها ، أضف إلى ذلك إيقاع الحكم بأهل طليطلة وإنزاله مذبحة ذريعة بهم لإرغامهم على الطاعة ، وحروبه الطويلة مع عميه سليمان وعبد الله ، وسجنه عميه مسلمة الملقب بكُليب وأمية ابنى عبد الرحمن الداخل ، ثم انصرافه إلى اللهو والصيد ، ومحاولته أخذ نفر من أبناء سراة قرطبة ؛ ليكونوا خصياناً فى قصره ، كل ذلك أثار عليه غضب الناس ، فاجتهد نفر من الفقهاء فى تأليبهم عليه وتشكيكهم فى استحقاقه للإمارة وتهوين عزله عن الحكم .

هذه ـ في الغالب ـ هي الأفكار التي دفعت إلى المؤامرة التي يذكر المؤرخون أن الحكم كشف أمرها في جمادى الآخرة ١٨٩/ مايو ٨٠٥ ، وهي مؤامرة اشترك فيها نفر كبير من كبار أهل قرطبة ورجال القصر والفقهاء ، وكان غرضهم نقل الأمر من الحكم إلى ابن عم له هو القاسم ابن محمد بن المنذر بن عبد الرحمن الداخل ، وفاتحوا هذا الأمير في الأمر، ولكنه خانهم وكشف أمرهم للحكم ، فقبض على المشتركين فيها وأعدم اثنين وسبعين منهم وصلبهم على خشب منصوبة بطول الرصيف الممتد بين جدار الجامع والنهر حتى المُصَارة .

وكان من بين المصلوبين من الفقهاء يحيى بن مضر ، وهرب من المشتركين فيها يحيى بن يحيى ، وطالوت بن عبد الجبار ، وعيسى بن دينار ، وهم أعلام المالكية في عصرهم ، أي أن الحركة في صميمها دينية دعا إليها الفقهاء وأيدوها بما لهم من سلطان على الشعب ، ودليل ذلك ما يحكيه ابن سعيد ـ ملخصاً كلام ابن حيان في المقتبس ـ من أن أهل الربض بلغ من استخفافهم بالحكم أن كانوا ينادونه ليلاً من أعلى صوامعهم : « الصلاة ، الصلاة يا مخمور ! »(١) . وقد فشلت هذه الثورة الأولى ؛ لأن الفقهاء دعوا إليها وألبوا الناس دون أن يتصدوا لحمل المسئولية، فوقع في يد الحكم منهم من وقع وفر الباقون .

---

(١) المغرب لابن سعيد ، بتحقيق الدكتور شوقي ضيف ٤٣/١

وشعر الحكم بخوف شديد من أهل قرطبة بعد هذا الهيج الأول ، فاجتهد فى حماية قصره وتحصين البلد ، وفتح فى سوره باباً يؤدى إلى الأرباض الشرقية ، وكانت فيها معسكرات الجند ، واحتفر حول السور حفيراً ، وأصبح العداء بينه وبين رعيته سافراً[١] .

ويفهم من قطع النصوص الباقية لدينا أن شعور الناس نحو الحكم الربضى بعد هذه المحاولة الأولى كان شعورهم نحو حاكم فقد أهليته للحكم ؛ لأن الفقهاء صرحوا بذلك . وكان من الطبيعى أن يؤدى توتر الشعور بين الحكم ورعيته إلى انفجار ثان ؛ لأن أهل قرطبة لم يكونوا جماعة سهلة القياد ، وكان أشدهم حملة على الحكم أهل الربض الجنوبى وهو ربض شَقُندة ، وكان أشبه بحى للعمال وأهل الأسواق وغيرهم ممن يتأثرون بآراء علماء الدين ويعتبرونهم قادتهم ، وقد نفر منهم الحكم نفوراً شديداً ، وامتلأ صدره بالحقد عليهم ، وبادلوه هم هذا الشعور ، وتعرضوا له وأهانوه وهو عائد من ماردة فى العام الذى تلا المؤامرة (١٩٠/٨٠٦) فقبض على تاجر من زعمائهم ونفر آخر وصلبهم .

وفى نفس الوقت امتلأت قرطبة بجند الحكم واستطالوا على الناس ، ثم وقع الانفجار الحاسم فى ١٣ من رمضان ٢٠٢/ ٢٥ من مارس ٨١٨

LÉVI - PROVENÇAl, op. cit I, 163 - 164 . (١)

فقام أهل ربض شقندة وعامة قرطبة قياماً عامّاً على الحكم ، وكادوا يقضون عليه، لولا أن قيادتهم لم توفق إلى تثبيتهم أمام جند الأمير وقواده ، وانتهى الأمر بالقضاء على الحركة قضاء مروعاً ، فقُتل الألوف من الناس ، وقضى الحكم بإخلاء الربض من سكانه ، فخرجوا ألوفاً استقر بعضهم فى المغرب وسارت بقيتهم فى البحر ، ونزلوا الإسكندرية واستولوا عليها ، ثم انتقلوا إلى جزيرة أقريطش ففتحوها(١) .

ويهمنا هنا من حقائق هذه الحركة أمران : الأول أن نصيب الفقهاء فى ذلك الهيج الثانى ظهر بصورة واضحة : اتضح أن الذين تزعموا التمهيد له يحيى بن يحيى ، وطالوت بن عبد الجبار ، وعيسى بن دينار ، ومن إليهم ، وقد هرب أولئك الفقهاء الزعماء واستخفوا من بطش الحكم بهم . والحقيقة الثانية هى أن الهيج هز كيان الحكم هزاً شديداً وأشعره بضعف الأسس التى يقوم عليها ملكه ، حقيقة أنه تمكن من القضاء على الهيج ، ولكنه تبين بوضوح أن ملكه لا يمكن أن يقوم على القوة العسكرية

---

(١) اعتمادنا هنا على ، تاريخ إسبانيا الإسلامية ، لليفى بروفنسال (جـ١ ، ص١٦١ - ١٧٠) إلى جانب مراجعنا التى سبقت الإشارة إليها ، وذلك لأنه اعتمد على جزء المقتبس المفقود ، والذى لدينا منه يبدأ من أواخر أيام عبد الرحمن الأوسط ويمتد إلى قريب من نهاية إمارة الأمير محمد .

وحدها، وأنه فى حاجة إلى تأييد علماء الدين ؛ ليستعيد أهليته للحكم فى نظر رعيته ، ولكى يطمئن على مصير البيت الأموى .

ويذكر الرواة أن الحكم أصيب بعد هذا الحادث بعلة طاولته أربعة أعوام ، أى حتى وفاته ، والعلة نفسية أولاً ، ثم كان لها أثر على جسمه بعد ذلك ، ويقول ابن عذارى : إنه « تاب إلى الله متاباً ورجع إلى الطريقة المثلى ، وقال : إن الآخرة هى الأبقى والأولى ، فتزين بالتقوى ، واعتصم بالعروة الوثقى ، وأقر بذنوبه واعترف»[1] ؛ ومعنى ذلك أنه أقر بسلطان الدين وعلمائه ، وعول على أن يوثق علاقاته بهم ؛ ليكونوا عماد سلطانه .

***

---

(١) البيان المغرب ، ٢/ ٨٠ .

الفقهاء المشاورون : مكانهم ودورهم في بناء الدولة والنظام العام

وهذه حقيقة حاسمة في تاريخ البيت الأموى الأندلسي كله : ارتد الحكم إلى الفقهاء واجتهد في ترضيهم ، وجعل لهم نصيباً من الحكم معه، وتبعه في ذلك كل من جاء بعده من أمراء بني أمية . وقد بدأ الحكم بإصدار عفو عن الفقهاء الذين اشتركوا في الثورة ، فعاد معظمهم ، وعلى رأسهم يحيى بن يحيى ، وطالوت بن عبد الجبار ، وأصبحوا من أهل شوراه، وفي أيام ابنه عبد الرحمن أصبح يحيى بن يحيى رجل الدولة الأول ، وتكونت من أولئك الفقهاء الكبار جماعة رسمية سميت بجماعة الفقهاء المشاورين ، عرف كبيرهم باسم رأس الفتيا ، أو رئيس المفتين ، أو رئيس البلد ، أو شيخ المسلمين . واللقبان الأخيران لهما دلالة سياسية واضحة ، فإن معناهما أن كبير الفقهاء المشاورين هو رئيس أهل البلد وشيخهم أيضاً ، ورضاه عن الأمير الحاكم تأييد له وإضفاء لصفة الشرعية على حكمه .

وقد ذهب ليفي بروفنسال إلى أن المذهب المالكي ينص على أنه من الضروري أن يجلس مع القاضي في مجلس القضاء نفر من أهل الفقه هم

أهل الشورى أو الفقهاء المشاورون ، وقال : إن هؤلاء يكونون عادة من المرشحين لولاية القضاء فيما بعد[١] . وهذا غير صحيح من الناحيتين النظرية والعملية : فأما من الناحية النظرية فإن المذهب المالكى يعطى القاضى من الحقوق والسلطات ما لا يعطيه إياه المذهبان الشافعى أو الحنفى ، وللقاضى المالكى أن يحكم بما يرى فى مجلس حكمه إلا إذا رأى أن يستشير غيره ، وحكمه نافذ ، ولا يجوز لقاض بعده أن ينقضه ؛ وأما من الناحية العملية فأمامنا سير قضاة قرطبة وقضاة إفريقية لا نجد فيها دليلاً واحداً على مشاركة الفقهاء للقاضى فى مجلس حكمه أو فى أحكامه، بل إن سحنون كان لا يرضى بأن يجلس المشاور مع القاضى فى مجلس الحكم .

وأما أن الفقهاء المشاورين كانوا من صغار الفقهاء المرشحين للقضاء بعد ذلك فلا يؤيده الواقع ؛ لأن المشاورين كانوا عادة من كبار أهل العلم والفقه ممن هم فى مستوى قاضى الجماعة ؛ لأن الشورى والفتيا فى الأندلس كانتا شيئاً واحداً ، والفقيه المشاور كان مفتياً ، وعبارة « وكان

---

(١) قال ذلك ليفى بروفنسال فى « تاريخ إسبانيا الإسلامية » ، جـ٣ ص ١٢٧ ، وقد اعتمد فيه على ما ورد فى كتاب :

EMILE TYAN, L'organisation judiclair en pays d'Islam (1960) p. 816 .

واعتمد هذا بدوره على « تبصرة الحكام » لابن فرحون ١/ ٢٩ .

مقدماً فى الشورى صدراً فيمن يستفتى »[1] كثيرة الورود فى النصوص الأندلسية . وقد أورد ابن حيان فى المقتبس بياناً بمن كانوا يستفتون ويستشارون أيام الأمير عبد الله[2] وكلهم من أئمة العلماء والفقهاء فى الأندلس فى ذلك الوقت .

والحقيقة أن الفقهاء المشاورين أو المفتين كانوا جماعة من أعلام العلم فى البلد يختارهم الأمراء ؛ ليستشيروهم فيما يعرض عليهم من المشاكل ، ولكى يستشيرهم القضاة أيضاً إذا رأوا ذلك ، وقد يختارهم القاضى نفسه

---

(١) انظر ترجمة عبد الرحمن بن الفضل بن عميرة بن راشد الكنانى (ابن الفرضى ، رقم ٧٧٨) ، وفى ترجمة عبد الأعلى بن وهب بن عبد الأعلى (ت ٢٦٢ / ٨٧٦) يقول ابن الفرضى : « فكان مشاوراً فى الأحكام يستفتى مع يحيى بن يحيى ، وسعيد بن حسان ، وعبد الملك بن حبيب ، وأصبغ بن خليل » (ابن الفرضى ، رقم ٨٥٥) ، وفى ترجمة محمد بن عمر بن لبابة (ابن الفرضى ، ١١٨٧) : « وكان مشاوراً فى أيام الأمير عبد الله مع عبيد الله بن يحيى ، ومحمد بن غالب ، وخالد بن وهب الصغير ، ثم انفرد بالفتيا من أول إمارة أمير المؤمنين الناصر ، فلم يكن يشركه أحد فى رياسة البلد والقيام بالشورى » (توفى ٣٩٤ / ١٠٠٤) ، وفى ترجمة محمد بن عبد الملك بن أيمن : « وكان فقيهاً عالماً حافظاً للمسائل والأقضية ، نبيلاً فى الرأى ، مشاوراً فى الأحكام ، صدراً فيمن يستفتى » .

وانظر أيضاً ترجمة وهب بن محمد بن محمود بن إسماعيل (ابن الفرضى ، رقم ١٥٢٠) وغيرهم كثيرين .

(٢) ابن حيان : المقتبس ، بتحقيق ملشور أنطونيا ، باريس ١٩٣٧ ، ص٧ ـ ٨ .

بشرط موافقة الأمير[1] ، وقد لا يستشيرهم الأمير في شيء مكتفياً بدخولهم عليه ، فيكون ذلك تأييداً دينيًا للأمير وشرعية حكمه ، فعندما رفض إبراهيم بن محمد بن باز أن يتولى القضاء للأمير محمد ، أرسل إليه وزيره هاشم بن عبد العزيز ؛ ليقول له : « إذا لم تقبل القضاء فكن أحد الداخلين علينا الذين نشاورهم في أمورنا »[2] .

ولم تكن هذه الجماعة هيئة أو مجلساً ، أى أنهم لم يكونوا يجتمعون معاً في أوقات معينة أو وفق نظام ما ، بل لا نعرف بصورة واضحة فيم كان الأمراء يستشيرونهم ، وفيم كان يستشيرهم القضاة ، ففي بعض الأحيان كانوا يستشارون في اختيار قاضي الجماعة ، وفي أحيان أخرى كان الأمير يعين القاضي دون أخذ رأيهم ، وفي بعض الأحيان نرى القاضي يرفض رأى المفتي أو المشاور ، وتطول « المراجعة » (أى المناقشة) بينهما ، فيغضب المشاور وينصرف وينفذ القاضي حكمه[3] ، وفي أحيان أخرى نقرأ أن الأحكام بقيت معلقة ؛ لأن القاضي يحيى بن

---

(١) انظر مثالين لهذا في ترجمة عبد الأعلى بن وهب بن عبد الأعلى (ابن الفرضي ، رقم ٨٨٥ جـ١ ، ص ٢٣٤ ـ ٢٣٥) .

(٢) الخشني : قضاة قرطبة ، ص١٤ .

(٣) مثال ذلك ما دار بين القاضي يحيى بن معمر الألهاني وعبد الملك بن حبيب المفتي المشاور . انظر الخشني : قضاة قرطبة ، ص٨٨ .

معمر رفض أن يستفتى يحيى بن يحيى ، أو سعيد بن حسان ، أو زَونان(١) ، ثم اختار القاضى مفتياً لنفسه هو عبد الملك بن حبيب ؛ ويمكن القول بصفة عامة إن رأى المفتى أو المشاور كان ضرورياً فى الدماء والحدود ، أما الأموال والأحوال الشخصية فكان حكم القاضى فيها نافذاً .

وإذن فقد كان اختصاص أولئك المشاورين محدوداً جداً ، حقيقة أن عدم رضاهم عن القاضى كان ينتهى فى الغالب بعزله ، ولكن هذا لا يمكن أن يسمى اختصاصاً ؛ لأن القاضى كان يُعزل عادة إذا لم يرض عنه الناس ، بل لدينا حالة قاض عزل برأى « شيخ أعجمى اللسان يسمى ينَير(٢) » ، أما فى شئون الدولة فلم يكن لهم اختصاص ، نعم قد يأنس الأمير إلى بعضهم فيشاوره فى أمره ، ولكن هذا لا يسمى نظاماً أو اختصاصاً ، وقد كان الأمراء أحرص على سلطانهم من أن يجعلوا لأحد فيه نصيباً ، وقد عبر عن ذلك أبو غالب عبد الرءوف بن الفرج عندما أرسل إليه الأمير عبد الله يعرض عليه القضاء ، فقال للرسول : « أنتم أشح على دنياكم وأضن بها من أن تعطوا لأحد منها شيئاً ، أو تشركوا فى شىء منها صديقاً »(٣) .

---

(١) نفس المصدر ، ص٨٧ .
(٢) نفس المصدر ، ص٩٦ .
(٣) نفس المصدر ، ص١٨ .

فلم يبق إذن إلا القول بأن الغرض من قيام جماعة الفقهاء المشاورين وأهل الفتيا فى الأندلس هو إحاطة البيت الحاكم بسياج من أهل الدين والعلم والورع والمكانة عند الناس ؛ فيكون ذلك ضماناً لشرعية الحكم فى نظرهم . ومن أواخر أيام الحكم الربضى نجد هذه الفكرة واضحة جداً عند الحكام ، ويقص ابن الفرضى حكاية عظيمة الدلالة فى هذا المعنى ذكرها فى ترجمة قَرعُوس بن العباس (ت٢٢٠/٨٣٥) من كبار العلماء فى أيام الحكم الربضى وعبد الرحمن الأوسط ، فقد كان قرعوس هذا قد « ولى السوق ، وكان رجلاً يضرب ضرباً شديداً ويشتد على أهل الريب » فحدث أن كان الحكم يشرب فى قصره مع قريبه سعيد الخير الكبير ، « فذكر له سعيد شراباً عنده ، فأمره أن يبعث فيه ، فصادف مجىء الرسول بالشراب خروجَ قرعوس من المسجد فنظر إليه فأمر بأخذه ، فقال له الرسول : إن مولاى عند الأمير وبعثنى فى هذا الشراب ، فأمر بكسره وإهراقه ، وضرب الرسول ضرباً وجيعاً ، فافتقد سعيد الشراب ، فأخبر بما عرض لرسوله ، فجعل يقول : ذهب مُلكنا وغُلبنا على أمرنا ! فقال له : هذا قوة لملكنا ، أَلاَ استتر رسولك !»[1] .

وابتداء من إمارة عبد الرحمن الأوسط أصبحت هذه الفكرة عن

---

(١) ابن الفرضى : تاريخ علماء الأندلس ، رقم ١٠٨٢ .

علاقة الفقهاء وأهل العلم بالبيت الأموى الأندلسى ودورهم فى استكمال الصفة الشرعية له أساساً ثابتاً من أسس الحكم ، وقد عبر عن ذلك عبد الرحمن الأوسط الذى خلف أباه الحكم الربضى على إمارة الأندلس بعبارة قالها « لعجب » محظية أبيه الحكم عندما حاولت التدخل للعفو عن ابن أخيها ، وكان شاباً طائشاً بدرت منه عبارة دعابة تمس لفظ الجلالة ، قال لها عبد الرحمن فى كلام كثير : « مهلاً يا أماه ! فلابد أن يكشف أهل العلم عما يجب عليه فى لفظه ذلك الذى شهد به عليه ، ثم يكون الفصلُ بعدُ فى أمره ، فإنّا ـ معشر بنى مروان ـ لا تأخذنا فى الله لومة لائم ، وما نرى أن الله رفع ملكنا وجمع فى هذه الجزيرة فلّنا وأعلى فيها ذكرنا إلا بإقامة حدوده ، وإعزاز دينه ، وجهاد عدوه ، مع مجانبة الأهواء المضلة والبدع المردية »(١) ، فأين هذا من شعر أبيه الحكم الذى يفخر فيه بأنه أقام ملكه على السيف وحده ؟

وفى هذه القضية بالذات ـ قضية ابن أخى عجب ـ أخذ عبد الرحمن الأوسط برأى عبد الملك بن حبيب ، وأصبغ بن خليل ، وكانا رأس الفتوى فى ذلك الحين ، وأقر رأيهما فى صلبه . وكان الحُكم قاسياً بالفعل ؛ لأن الكلمة التى تفوه بها ابن أخى عجب صدرت عن طيش وخفة ، ولا تعنى

---

(١) النباهى : المرقبة العليا ، ص٥٥ . وروى الخشنى (قضاة قرطبة ١٠٤ ـ ١٠٦) نفس الحكاية دون أن يورد نص كلام عبد الرحمن .

أنه كفر ويستحق القتل بها ، ولكن الأمير ومفتييه قصدوا بذلك تقديم مثل واضح للناس على تشدد عبد الرحمن فى أمور الدين وسيره فى ذلك بحسب ما يقضى به كبار الفقهاء .

من أواخر أيام الحكم ، وفى أثناء إمارة عبد الرحمن الأوسط تبدأ ظاهرة الشيوخ الكبار أو شيوخ العصر فى الأندلس . ولم يكن لقب شيخ العصر لقباً رسمياً أو شبه رسمى مثل شيخ الفتيا ، وإنما كان لقباً علمياً تطلقه كتب التراجم على الذين امتازوا بالعلم وجمعوا خصال الرياسة الشخصية من بين الفقهاء الكثيرين الذين حفل بهم كل عصر ، وهم يوصفون - إلى آخر أيام الأمير محمد - بعبارات مثل « دارت الفتيا عليه بالأندلس خمسين عاماً » (أصبغ بن خليل ، ابن الفرضى رقم ٢٤٥) أو « فكانت الفتيا تدور عليه لا يتقدمه فى وقته أحد » (عيسى بن دينار ، ابن الفرضى ، رقم ٩٧٥) وما أشبه ذلك .

والجيل الأول من هؤلاء الفقهاء الذين استمتعوا بهذه الرياسة هم الذين جنوا ثمار هيج الربض ونجوا من العقاب مثل يحيى بن يحيى الليثى ، وطالوت بن عبد الجبار ، أو الذين لم يشتركوا فيه أصلاً مثل قاسم بن هلال ، وسعيد بن حسان ، وقرعوس بن عبد الله ، وأصبغ بن خليل ، ولم يتول معظمهم القضاء أو أى وظيفة معينة أخرى ، بل ارتفعوا إلى مرتبة الشورى ، وقرر الأمراء لهم مرتبات كبيرة ، وفتحوا لهم أبوابهم ، واستمعوا لكلامهم وربما أخذوا به .

وغالبية أولئك الشيوخ - حتى منتصف أيام الأمير محمد بن عبد الرحمن - كانوا فقهاء ولم يكونوا أصوليين ، انحصر علمهم فى موطأ مالك لا يكادون يزيدون عليه شيئاً ، وقد سمعه بعضهم منه مباشرة أو من عبد الرحمن بن القاسم أو أشهب بن عبد العزيز ، ودونوا سماعهم ليكون معتمدهم فى فتاواهم ، واستخرج بعضهم مما دون ملخصات نشروها فى الناس ، وأصبحت معتمد عامة الفقهاء فى عملهم : ألف عبد الملك بن حبيب « الواضحة » ، ومحمد بن أحمد بن عبد العزيز العُتبى «المستخرجة» أو « العُتبية » ، ومالك بن على القَطَنى (ت ٢٦٨ / ٨٨١) « المختصر فى الفقه » ، ويحيى بن إبراهيم بن مُزَين (ت ٢٥٩ / ٨٧٢) «تفسير الموطأ » .

ولم يؤلف فى الحديث منهم إلا قليل مثل داود بن جعفر بن الصغير . وكان أكثرهم تأليفاً عبد الملك بن حبيب ، ولكن تآليفه لم تظفر بِرضاَ أهل العلم المحققين ، وما وصل إلينا منها يؤيد هذا الرأى ، أما معاصره وتاليه فى الأهمية بين شيوخ ذلك العصر وهو أصبغ بن خليل الذى « دارت الفتيا عليه بالأندلس خمسين عاما » ، فقد ذكر ابن الفرضى أنه « لم يكن له علم بالحديث ولا معرفة بطرقه ، بل كان يباعده ويطعن على أصحابه ،

وقد بلغ من جرأته فى ذلك أن افتعل حديثاً وظهر للناس كذبه ، ، ووقع الشيخ فى حفرة عظيمة ، كما قال أحمد بن عبد البر برواية ابن الفرضى(١) .

ورغم هذا كله فقد كان لأولئك القلائل من شيوخ العصر مقام وجاه أكبر مما سيصل إليه شيوخ العصر فى العصور التالية ممن كانوا أوسع علماً وأكثر أصالة ؛ لأن سلطان أولئك الأوائل قام على السياسة وعلى التأييد المتبادل بين الفقهاء والبيت الأموى ، إذ أن الصلح الذى تم بين الحكم الربضى والفقهاء كان فى حقيقة الأمر حلفاً بين الظاهرين من أهل الفقه والأمراء واتفاقاً على التأييد المتبادل : الفقهاء يؤيدون السلطان ويعلون جاهه بين الناس ، والسلطان يؤيد جاه الفقهاء بإضفاء الاحترام والأموال والخطط الدينية على من يطلبها منهم .

ولما كان معظم أولئك الفقهاء مالكيين فقد انتشر القول بأن أمراء الأندلس اتخذوا المالكية مذهباً رسمياً وأيدوها بقوة السلطان ، وليس ذلك بصحيح ؛ لأن أمراء الأندلس الأوائل لم تكن لهم عناية خاصة

---

(١) ابن الفرضى : علماء الأندلس ، رقم ٢٤٥ جـ١ ، ص٧١ . وانظر عن ذلك بحث الدكتور محمود على مكى الآنف الذكر ، ص ١٢٤ وما يليها .

بالمالكيين ، وهشام الرضا بالذات كان حذراً من ناحيتهم ، ولم يأخذ الأمر صورة واضحة إلا بعد صلح الحكم الربضى مع الفقهاء ، وبعد صعود نجم يحيى بن يحيى ، ومع ذلك فإن أقرب الفقهاء إلى الأمير محمد طول أيامه كان شافعيّا ، وهو قاسم بن محمد بن سيار (ت ٢٧٧ أو ٢٧٨ / ٨٩٠ أو ٨٩١) ، فقد كان صاحب وثائقه ، وظل على هذه المكانة إلى وفاته فى منتصف إمارة الأمير عبد الله .

***

قيام مدرسة الحديث فى الأندلس

وربما كان وجود قاسم بن سيار هذا إلى جانب الأمير محمد هو الذى مهد الطريق لبَقىّ بن مخلد ومحمد بن وضاح ؛ ليحدثا فى تاريخ الفقه فى الأندلس طبقة جديدة من الشيوخ يمتاز رجالها من كل ناحية عن فقهاء القصر الذين أشرنا إليهم ، شيوخ يمتازون بالعلم الواسع الأصيل والخلق العظيم ، وعلى أساس العلم والخلق نشأت لهم رياسة فى الناس من نوع آخر ، رياسة تقوم على احترام حقيقى فى قلوب الناس وثقة عامة تجعل منهم رموزاً لوحدة مسلمى الأندلس .

ذلك أن الأندلس الإسلامى كان يمر خلال القرن الثالث الهجرى / التاسع الميلادى بمرحلة انتقال ذات أهمية كبرى فى تاريخه : مرحلة استقرار وإنشاء وتجديد فى كل ناحية من نواحى حياته ، وحجر الزاوية فى هذا التطور كله هو ثلث القرن - تقريباً - الذى حكمه عبد الرحمن الأوسط (ذو الحجة ٢٠٦ - ربيع الآخر ٢٣٨ هـ/ مايو ٨٢٢ م - سبتمبر ٨٥٢) فقد كان بطبعه رجلاً هادئ الطبع أميل إلى اللين ، ومن أبرز صفاته تلك النعومة التى تبدو وكأنها سذاجة وبساطة ، ولكنها فى الحقيقة مكر ودهاء؛ لأن عبد الرحمن الأوسط - حتى فى الحكايات التى تصوره محتاجاً إلى رأى ابن الشمر المنجم أو طالبا رضا محظيته ، طروب ، أو

عابثاً مع ندمائه ووزرائه ورجال بلاطه ـ كان يقظاً واعياً يتصرف عن تفكير وبحساب .

ولكنه ورث عرشاً مستقراً وبلداً هادئاً إلى حد ما ، نعم إن هذا الهدوء لم يصل إلى الدرجة التي يصورها مؤرخ ساذج كابن عذارى ، ولكنه على أى حال كان هدوءاً عظيماً إذا قيس بالاضطراب الذى ملأ إمارة أبيه كلها، ثم الفوضى الشاملة التى سادت الأندلس خلال أيام حفيده الأمير عبد الله ، وهو « غاية الهدوء » إذا قيس إلى عصور الاضطراب المحزن الذى كتب بعده وفى أثنائه ابن عذارى وابن سعيد والمقرى ومن إليهم ، وأحكام هؤلاء المؤرخين ينبغى أن تؤخذ دائماً على أنها نسبية وشخصية .

وقد أتاح هذا الهدوء النسبى لعبد الرحمن الأوسط فرصة الاهتمام بمطالب الهدوء وانتظام الأمور ووفرة الأموال ، وهذه المطالب هى الإنشاء والتعمير ، وجلب مظاهر الرقى المادى والفكرى ، والاستمتاع بالحياة ، أى الاهتمام بالجانب الحضارى من بناء المجتمع الأندلسى ، وكان عبد الرحمن ـ بطبعه ـ رقيقاً مهذباً مقدراً لثمرات الحضارة ، ميالاً إلى الاستمتاع بها ، وإن لم يكن فى نفسه واسع العلم أو كبير الاهتمام به ، وهو لا يقارن فى هذا الباب بمعاصره فى الشرق عبد الله المأمون العباسى ، ولم يتعاصر الرجلان فى الحكم وإنما فى الحياة ، ولا شك أن أخبار المأمون كانت تصل إلى عبد الرحمن الأوسط وهو أمير ، فتطمح نفسه إلى مناغاته إذا صار له الأمر .

وقد ظهر هذا بصورة أوضح فى الشعب الأندلسى ؛ لأن الشعوب فى العصور الوسطى كانت أسبق من حكامها فى ميادين العمل الحضارى : ما تكاد تسنح فرصة الهدوء والأمان حتى ينشط التجار والزراع وأهل الصناعة والفن والعلم . ولم يكن منتظراً بطبيعة الحال أن تصل قرطبة إلى مستوى بغداد خلال ثلث القرن الذى حكمه عبد الرحمن الأوسط ، بعد التخريب الذى شهدته أيام الحكم الربضى ، ولم يكن مزاج الأندلسيين - كشعب - مزاج ترف واستهلاك فى الاستمتاع بالحياة كما كان سكان بغداد الذين غلب عليهم المزاج الفارسى فى هذه الناحية ، فظل الأندلسيون دائماً أهل اقتصاد واتزان فى كل شىء ، وبين أيدينا جزء كبير من «مقتبس» ابن حيان عن عصر عبد الرحمن الأوسط ، وفيه تراجم مفصلة حافلة بالحكايات القصيرة عن عبد الرحمن وحاشيته ووزرائه ورجال دولته وسروات الناس فى أيامه ، لا نجد فيها مظهراً من مظاهر الإسراف فى الاستمتاع والتنعم أو الاضمحلال الخلقى(١) .

---

(١) اشترى معهد الدراسات الإسلامية هذه القطعة من تاريخ ابن حيان من ورثة الأستاذ ليفى پروفنسال ، وهى نصف المخطوطة التى كانت لديه ، أما نصفها الأول ، ويشمل إمارة الحكم الربضى ونصف إمارة عبد الرحمن الأوسط ، فقد اختفى ولم نجد له أثراً رغم طول البحث عنه . ولما كان هذا المستشرق الفرنسى قد انتفع بهذا الجزء الضائع فى كتابة تاريخ الأندلس ، فسنعتمد عليه فى بعض التفاصيل التى لا نجد أصلها بين أيدينا .

وكـان لابد أن تتجـه الحـركة العلميـة فى البـلاد اتجاهاً موازياً لهـذا الانتقال الحـضارى العام . كـان من الطبـيعى ـ وقد ظهر للناس أن العلم والدراسة يؤديان بصاحبـهما إلى رياسة دينية ودنـيوية كبرى ـ أن تطمح نفوس الطلاب إلى شىء أبعد مدى مما طمحت إليه نفوس فقهاء الأجيال الماضـيـة من الاقـتـصـار على مـوطأ مـالك ، ومـدونـات تلامـيـذه ، ومختصرات هذه وتلك ؛ لأن الوصول إلى الغاية اليسيرة فى ذلك لم يكن بالأمر العسير، فالمختصرات كثيرة والفقهاء كثيرون ، والمنافسة لهذا محدودة الميدان والمدى ، فإذا كان ولابد أن يتميز واحد على الألوف فلم يكن له مفر من أن يطلب شيئاً أعلى من ذلك المستوى وأبعد منالاً . ثم إن أعداد الطلاب كثرت ، وقام الشيوخ يعلمون فى كل بلد أندلسى ، وكان تعليم معظمهم مقتصراً على ذلك المنهج المحدد ، هو صغير ممل لأى طالب ذى ذهن واسع وقلب طموح .

وكانت مدرسة الحديث فى المشرق (الحجاز والعراق ومصر) قد أزهرت فى ذلك العصر وأطلعت محدثين علماء من الطراز الأول من أمثال : سعيد بن منصور ، وأحمد بن حنبل ، وأبى بكر بن أبى شيبة ، ويحيى بن معين ، ويحيى بن بكير ، ونعنى بالمحدثين أولئك الذى اتجهوا إلى دراسة الأصل الثانى من أصول العقيدة والتشريع الإسلاميين ـ وهو الحديث ـ اتجاهاً مباشراً ، أى دون الاكتفاء بالمسانيد والمصنفات المتداولة

المعترف بها ، فإذا كان الفقيه المالكى مثلاً يقبل الأحاديث الواردة فى الموطأ على أنها أحاديث صحاح لا شك فيها ، فإن المحدث يتجاوز أحاديث الموطأ إلى أسانيدها ومصادرها ، ويلتمس المحدثين المعاصرين؛ ليسمع منهم بنفسه ويستمع إلى نقدهم لأسانيد الأحاديث وآرائهم فى رجالها وحكمهم عليها من ناحية الصحة أو الضعف .

واتجاه الحديث هذا اتجاه قديم أصيل له تاريخه وأعلامه ، وهو الأصل الذى نشأت عنه المذاهب الفقهية ، ومالك وأبو حنيفة والشافعى وأحمد بن حنبل يعتبرون ـ من حيث المبدأ ـ محدثين قبل أن يتجهوا إلى التشريع ويصبحوا محدثين فقهاء ، أما الذين تابعوا مذهب أحد هؤلاء واكتفوا بتقليد آرائهم فى الأحكام الفقهية ففقهاء فقط ، أى مطبقون للأحكام التى أصدرها أصحاب المذاهب ، مسلّمون بصحة ما اعتمدوا عليه من الأحاديث ، وسلامة القواعد التى اتبعوها فى استخراج الأحكام وإبداء الآراء .

وكان من الطبيعى أن يكون هناك خلاف بين الفقهاء والمحدثين ؛ فالأولون مسلمون بصحة ما بين أيديهم ولا يريدون أن يتطرق إلى أذهان الناس فيه شك ؛ لأن فى هذا الشك إضعافاً لمقامهم كفقهاء يُرجع إليهم ، أو كقضاة يطبقون أحكاماً المفروض أنها قائمة على أسس سليمة ، أو وثائقيين وأصحاب شروط يعتمدون فى عيشهم على سلامة الأصول التى

يعقدون الشروط على أساسها ، أى أن المحدث كان بحكم طبيعة علمه مرتبة فوق الفقيه ومهدداً لمكانه فى المجتمع وربما لعيشه أيضاً ؛ ولهذا نفر الفقهاء من المحدثين واجتهدوا فى إضعاف مركزهم ، وبادلهم المحدثون هذا الشعور . والحكم هنا عام ونسبى ، وينبغى أن يؤخذ على هذا الأساس ؛ لأن الخط الفاصل بين الفقيه والمحدث لم يكن واضحاً محدداً دائماً ، ومعظم المحدثين فقهاء إلى حد ما ، فى حين أن معظم الفقهاء لم يكونوا محدثين .

ولكن هذا الخط الفاصل كان أكثر وضوحاً فى الأندلس منه فى المشرق ؛ لأن تأييد الدولة لفقهاء المالكية وتأييد هؤلاء لها جعل التسليم بالموطأ وما فيه جزءاً من قبول النظام السياسى القائم وتأييده . وما دامت الدولة تعتمد فى إقامة جاهها الروحى على الفقهاء ، ويذهب هؤلاء فى تأييدهم لها إلى حد وضع أحاديث نبوية تؤيد أحقية بنى أمية بالحكم وبقاءهم فيه « إلى الدجال » كما كان يقال - فإن أى نقد للطريق السهل المريح الذى سار فيه الفقهاء كان يمكن أن يفسر بسهولة على أنه زندقة أو خروج على الإجماع السياسى والمذهبى .

وليس معنى ذلك أن الأندلس خلت حتى ذلك الحين من المحدثين ، فقد وُجد هناك دائماً مالكيون نظروا إلى الموطأ على أنه « مسند » وإلى مالك على أنه محدث ، ومضوا فى دراسة أحاديث مالك دراسة مستقلة

عن الأحكام والآراء التى رتبها مالك عليها ، واستطردوا فى هذه الناحية دون أن يثيروا استنكار الفقهاء ، ومثال ذلك داود بن جعفر الذى يقال : إنه أملى على أحد تلاميذه ثلاثة آلاف حديث ، وحبيب بن الوليد المعروف بدحون(١) الذى يقال : إنه كان ينتسب للبيت الأموى ، وقد بلغ من ولعه بالحديث أنه لقى فى المدينة أثناء رحلته فى المشرق جارية ضليعة فى الحديث كانت تحفظ عشرة آلاف حديث سمعتها من مالك ، فتزوجها وعاد بها إلى الأندلس ، وقد أنجبت منه ابناً يسمى بِشراً صار هو الآخر محدثاً(٢) .

ولم يكن بد من أن تجد نهضة الحديث فى المشرق صدى لها فى الأندلس ؛ لأن المجتمع الأندلسى نفسه كان قد ارتفع مستواه كما قلنا ، ولم يعد يقنع بعلم الفقهاء المحدود . ثم إن البيت الأموى رسخت أقدامه وأكسبه الاستمرار ومرور السنين الصفة الشرعية ، وأثبت رجاله أنهم أهل للحكم والولاية والثقة ، وفى نفس الوقت ضعفت الدولة العباسية فى المشرق وأخذت تتفكك وفقدت مع الزمن صفتها كدولة الجماعة ، ولم يعد

---

(١) انظر بحث الدكتور محمود على مكى :
Ensayo sobre las aportaciones orientales en la Espana Musulmana, p. 288 .

(٢) المقرى : نفح الطيب ٤ / ١٣٦ .

من الغريب أن يستبد بعض الولاة بنواحيهم من دونها ، أى أن الدولة الأموية الأندلسية لم تعد فى حاجة ماسة إلى تأييد الفقهاء ، وإذا كان ولابد من علماء دين يؤيدون سلطانها فليكونوا من طراز يتناسب مع مفهوم الناس للعلم فى النصف الثانى من القرن الثالث الهجرى . وعلى أى حال فبعد يحيى بن يحيى وأصبغ بن خليل ، وعبد الملك بن حبيب لم يعد فقيه فى الأندلس يطمح إلى مثل مكانهم إلا إذا كان من طراز جديد .

***

محمد بن وضاح وبقى بن مخلد

وأول من تنبه إلى ذلك من شباب طلاب العلم فى الأندلس هو محمد ابن وضاح بن بزيغ (٢٠٢ ـ ٢٧٢ هـ/ ٨١٧ـ ٩٠٠ م) ، وليس من قبيل المصادفة أن يكون حفيداً لمولى من موالى عبد الرحمن الداخل ، فقد درس دراسة واسعة على شيوخ عصره فى الأندلس ، ثم رحل إلى المشرق سنة ٢١٨ هـ/ ٨٣٣ م ، وسمع سماعاً كثيراً من عدد كبير من شيوخ الحديث أهمهم يحيى بن معين ، وأحمد بن حنبل ، ويقال : إن هدفه فى هذه الرحلة لم يكن الحديث ، وإنه « كان شأنه الزهد وطلب العُبَّاد » ، ولكن يبدو أن هذا تعليل وُضع فيما بعد ؛ لأن الذين سمع منهم كانوا محدثين ، والغالب أنه بعد أن عاد إلى بلده تبين حاجته إلى علم أكثر وسماع أوفى ، فرحل إلى المشرق مرة أخرى ، وهنا سمع سماعاً واسعاً حقًّا ، فلم يغادر محدثاً كبيراً إلا ذهب إليه وأخذ عنه ، حتى بلغ عدد شيوخه فى هذه الرحلة ١١٧٥ رجلاً آخرهم عبد السلام بن سعيد سحنون وعَوْن بن يوسف ، وسعيد بن عبدوس ، وكانوا أعلام أهل العلم فى القيروان ، ثم رجع إلى الأندلس وقد جمع من العلم بالحديث شيئاً عظيماً ، وربما كان أول أندلسى نقرأ فى ترجمته تلك العبارة التقليدية التى سنجدها بعد ذلك مراراً كثيرة فى صور شتى : وكان « عالماً

بالحديث ، بصيراً بطرقه ، متكلماً على علله ، ثم تَلِى ذلك فى ترجمته عبارة تلقى ضوءاً على طبيعته وخصائصه الخلقية ، وهى خصائص ستكون من مستلزمات شيوخ العصر بعد ذلك : « وكان كثير الحكاية عن العباد ، ورعاً زاهداً فقيراً متعففاً ، صابراً على الإسماع ، محتسباً فى نشر علمه ، سمع منه الناس كثيراً، ونفع الله به أهل الأندلس »(١) .

فهذا رجل وهب حياته للحديث والأصول ، ولم يطلب بعلمه وظيفة أو كسباً ، بل عيب عليه أنه لم يكن عنده علم بالفقه ولا بالعربية ، أى أنه لم يصرف بالاً إلى الفقه ، وكان وسيلة الناس إلى الوظائف ، ولا إلى العربية ، وكانت وسيلة الظهور فى المجالس والمجامع وتأليف الكتب ، بل يقال : إنه أسرف فى تحرى صحة الأحاديث حتى كان يرد الكثير منها مما يسلِّم بصحته غيره ، وله فى هذا « خطأ كثير محفوظ عنه » ، كما يقول من ترجموا له .

كان محمد بن وضاح طليعة هذه الحركة الكبرى التى ستشمل الأندلس شيئاً فشيئاً ، ولكنه لم يؤت من الملكات ما يمكّن له من أن يكون

---

(١) ابن الفرضى : علماء الأندلس ، رقم ١١٣٤جـ ٣١٧/١ ـ ٣١٩ ؛ الحميدى : جذوة المقتبس (مدريد) رقم ١٥٢ ؛ ابن فرحون : الديباج المذهب ، ص١٣٩ ـ ١٤١ ؛ يونس بويجس ، رقم ٤٩ ؛ والدكتور محمود على مكى : تيارات الثقافة المشرقية فى الأندلس، ص ٢٩١ ـ ٢٩٤ .

شيخ عصره فى هذا الباب، وربما كانت علاقة الولاء التى ربطته بالبيت الأموى هى التى قعدت به عن إحداث تغيير حاسم فى تاريخ العلم فى الأندلس ؛ لأنها فرضت عليه أن يكون محافظاً تقليديًّا ؛ ولهذا فقد كان - رغم حماسه للحديث - مالكيًّا ، فلم ينكر شيئاً مما كان المالكيون يقرونه ولا اشتبك معهم على أية صورة ، وعلى الجملة يمكن اعتبار عمله دور انتقال من مدرسة الفقه إلى مدرسة الحديث .

أما الذى قام بالانتقال الفعلى وأدخل مدرسة الحديث فى الأندلس فكان بَقِىٌّ بن مخلد (٢٠١ - ٢٧٦ هـ/ ٨١٦ - ٨٨٩ م) معاصر ابن وضاح . كان بقى على ملكات خلقية وذهنية كفيلة بأن تجعله من كبار الشيوخ ، وبلغ من تمكنه فى عمله أنه أنشأ لنفسه مذهباً خاصاً ، فلم يتبع المالكيين ولا الشافعيين رغم أنه معدود فيمن أدخلوا فقه الشافعى وكتبه فى الأندلس. وقد أفنى زهرة شبابه فى طلب العلم ، ورحل إلى المشرق رحلتين ، قضى فى الأولى عشرين سنة ، وفى الثانية أربع عشرة ، وسمع فى الرحلتين من شيوخ تبلغ عدتهم ٢٨٤ رجلاً بحسب ما قال تلميذه وراويته عبد الله بن يونس . وقد سمع من كل شيوخ ابن وضاح ، وزاد واستوسع حتى سمع عن أبى ثور صاحب الشافعى ، وإبراهيم بن محمد الشافعى من كبار تلاميذه ، وأحمد بن محمد بن حنبل ، ولم يفته أن يسمع من سحنون : عبد السلام بن سعيد ، وأسمع ابنه محمداً بمحضر

أبيه ، وعاد إلى الأندلس بزاد من العلم لم يدخل به أحد قبله ، فإلى جانب سماعه الموطأ والمسانيد الكبرى على أعلام حامليها ، دخل الأندلس بكتاب الفقه الكبير لمحمد بن إدريس الشافعى ، ومسند أبى بكر بن أبى شيبة فى الحديث ، وكتابِ التاريخ لخليفة بن خياط ، وكتابه فى الطبقات، وسيرة عمر بن عبد العزيز للدورقى ، وهذه كلها كانت كتباً جديدة على الأندلسيين ، وبعضها كان جديداً على المشارقة أنفسهم ، ولم يكن لدخولها مصر مثلاً أى رجة فى أوساط العلماء ، ولم تظهر أى معارضة لقراءتها وروايتها ومناقشتها فى حلقات الدروس.

ولكن الأندلس كان شيئاً آخر يختلف عن غيره من بلاد الإسلام (ما عدا إفريقية وهى تونس الحالية) ؛ لأن المشارقة تعودوا استقبال الجديد من المؤلفات فى ميدان الحديث والفقه وما قد تحمل من مذاهب جديدة بهذا الحماس الذى يستقبل أهل العلم به كل جديد : يعكفون على دراستها والبحث فيما تضمه من محاسن وما فيها من عيوب ، وتدور المناقشات بين الفقهاء على طريقتهم ، دون أن يتعدى الأمر هذه الدائرة ، اللهم إلا إذا كان الكتاب مخالفاً لما يرى العلماء أنه قواعد الإسلام ؛ أما فى الأندلس فقد ارتبط الفقهاء المالكيون والأمراء فيه برباط متين من المصالح المشتركة ، وكما كانت الدولة تنتظر من الفقهاء تأييدها فى حالة ظهور خارج على سلطانها ، فكذلك كان شيوخ المالكية ينتظرون من الدولة أن

تؤيدهم على أى مخالف لمذهبهم الفقهى . وكانت حجة الفقهاء فى ذلك واضحة ، وهى أن الوحدة العقائدية للبلاد جزء من وحدتها السياسية ، وأن أى بلبلة مذهبية يكون لها قطعاً أثر فى الوحدة السياسية واجتماع الناس على الطاعة للبيت الأموى وحده .

ولم يكن بقى بن مخلد رجلاً هادئاً مسالماً مثل صاحبه ابن وضاح ، أى أنه لم يكتف بالدعوة لدراسة الحديث كما فعل ابن وضاح ، بل مضى يبين فضائل الرجوع إلى الآثار بدلاً من الاكتفاء بتقليد رأى مالك ، وأخذ يقرأ على الناس مسند ابن أبى شيبة ويشرحه إثباتاً لرأيه ، وقرأ كتاب الأم للشافعى ، وأقبل الناس على دروسه ، وتبين الأذكياء من الطلاب أنهم أمام مستوى من العلم جديد .

وكان هذا بالنسبة للفقهاء شيئاً لا يحتمل ، فإن العلم كان إلى ذلك الحين علمهم ، وعلى هذا أقاموا جاههم عند السلطان ؛ ولهذا بدت لهم الدعوة الجديدة خطراً يهدد مراكزهم وأرزاقهم ، فلجئوا إلى الأمير محمد ابن عبد الرحمن يخوفونه من الخطر السياسى للموضوع وهو اختلاف كلمة الناس ، وحرضوا العامة على بقىٍّ - على اعتبار أنه مارق عن الدين، فقام عليه جماعة منهم ومنعوه من قراءة مسند ابن أبى شيبة فى المسجد الجامع ، وبلغ من تعصب أصبغ بن خليل شيخ الفقهاء من الطراز القديم فى ذلك الحين (ت ٢٧٣ هـ/ ٨٨٦ م) أن قال : « لأن يكون فى

تابوتی رأس خنزير أحب إلیَّ من أن يكون فيه مسند ابن أبی شيبة » ، هذا، ومسند ابن أبی شيبة مجموع أحاديث مرتبة على أصحاب السَّنَد ، أی ليس فيه ما يدعو إلى هذا النفور كله ، ولكنه لا يستبعد من رجل كان زاده من العلم موطأ مالك ولا زيادة ، وكان يخطئ فی قراءة أسماء كبار الصحابة ، ويراجعه الناس فيصر على خطئه فی عناد .

وأسرع نفر من الفقهاء إلى الأمير محمد وتحدثوا فی بقی بن مخلد وما يدعو إليه ، وكان من بينهم عبد الله بن خالد ، ومحمد بن الحارث ، وأبو زيد عبد الرحمن بن إبراهيم بن عيسى بن يحيى بن بُدَير ، وكلهم كانوا من كبار الفقهاء المشاورين ، فدعا الأمير بقيًّا وتناول مسند ابن أبی شيبة ومضى يقرأ فيه ، ثم رده إلى صاحبه ، وأمر خازن كتبه بأن تنسخ له نسخة ، وقال لبقی : « انشر علمك وارو ما عندك » ونهاهم أن يتعرضوا له(١) . والطريف أن الفقهاء لم يتعرضوا له بعد ذلك ، كأن كلمة الأمير كانت الفيصل عندهم فی مسائل العلم ، والحق أن الذی كان عندهم لم يكن علماً ، إنما كان تقليداً حرفيًّا لرأی مالك ، وكان زعيم القائمين على بقی هو محمد بن الحارث بن أبی سعيد الذی يصفه ابن الفرضی بأن «فقهه قليل » وكان يتولى أحكام الشرطة الصغرى أيام الأمير

---

(١) المقری : نفح الطيب ٣/٢٧٣ .

عبد الرحمن، ثم أقره عليها الأمير محمد ، وأضاف إليه ولاية السوق (ت ٢٦٠هـ / ٨٧٣ ـ ٨٧٤ م)[١] .

وانطلق بقى بعد ذلك فى ميدانه يعلم ويؤلف ، وهو ـ دون شك ـ أول كبار المؤلفين فى الأصول فى الأندلس ، فوضع للقرآن الكريم تفسيراً متقناً، ثم وضع مسنداً مبتكراً ؛ إذ أنه أورد الأحاديث فيه بحسب رجال السند ، وصنّف الأحاديث المسندة إلى كل رجل بحسب الموضوع ، فهو مسنَد مصنّف ، وهذان اللذان يعنياننا من مؤلفاته الكثيرة ، وقد أثنى عليها كلها ابن حزم ثناء مستفيضاً .

المهم لدينا أن بقيّاً حدد مستوى جديداً للعلم فى الأندلس ، مستوى يتناسب مع ما وصل إليه الأندلس من رقى وما وصلت إليه الإمارة من استقرار ، أى أن عمل بقى بن مخلد يعين لنا انتقال الأندلس من إمارة تجتهد فى تثبيت كيانها بالقوة والسياسة وجاه الفقهاء إلى دولة ثابتة الأركان ، مسلم بحقها ، معترف بكيانها ، وهذا هو الذى غاب عن فقهاء مثل أصبغ بن خليل ، وهو أن الإمارة التى كانت فى حاجة إلى تأييد أمثاله أيام هشام الرضا أصبحت أيام الأمير محمد فى حاجة إلى علماء من مستوى أعلى وأوسع أفقاً ، حتى فى أيام الأمير عبد الله بن محمد وهو

---

(١) ابن الفرضى : تاريخ علماء الأندلس ، رقم ١١٠٥ ص٣١١ .

عهد امتلأ بالثورات والفتن ، كان التسليم بأحقية البيت الأموى عاماً حتى من الثائرين عليه أنفسهم ، أى أن حقه الشرعى ثبت واستقر ، بل إن الأمير عبد الله كان يسمى بالإمام وإمام الجماعة ، وسيرفع عبد الرحمن الناصر حفيد عبد الله هذه الإمامة إلى خلافة (أواخر ٣١٦ هـ/ أوائل ٩٢٩م) بصورة طبيعية يبدو لنا معها أن أمير قرطبة كان لابد أن يكون خليفة فى بلاده ، وهذا تطور سياسى معنوى ، صاحبه ومهد له تطور سياسى وحضارى وعلمى فى نفس الاتجاه الذى بدأ به محمد بن وضاح ، وأكمله وثبت أركانه بقى بن مخلد ، وبعد هذين لم يصل قط إلى مرتبة كبار الشيوخ رجل اقتصر علمه على موطأ مالك ورأيه . هذا مع الاحتفاظ للمالكية بمركزها الرسمى كمذهب الجماعة الأندلسية ، وبقى بن مخلد نفسه لم ينقد المالكية أو يتخل عنها ؛ لأنها كانت فى نظره ـ كأندلسى أصيل ـ عنصراً من عناصر الوحدة القومية فى بلاده .

***

مستوى جديد للشيوخ

ويهمنا هنا أن وصول بقيٍّ إلى المكانة التى ذكرناها كان عن طريق العلم وحده ، لا عن طريق التقرب إلى البيت المالك وتأييده أو إسناده الوظائف إليه ، أى أن مستوى الشيوخ سيحدده من منتصف القرن الثالث الهجرى علمُ الرجل وحده ، والاعتراف بهذا العلم يجىء من الطلبة والشيوخ ، أى أنه اعتراف بالكفاية العلمية والخلقية ، ولن يصبح شيوخ العصر أولئك الذين يقربهم السلطان ويحدد لهم مكانتهم ، بل العلماء الأصلاء الذين يرفعهم علمهم وخلقهم وحدهما إلى هذه المرتبة .

ومن ذلك الحين فصاعدا سيظهر « شيوخ العصر » الجديرون بهذا الاسم ، نعم سيظل هناك الفقهاء الذين يسعون إلى رضا الحكام وينالون الجاه والوظائف عن طريق هذا الرضا ، وسيظل الأندلس فياضاً بالفقهاء العاديين الذين يتولون القضاء فى صغار المدن والمواضع ، ويعقدون الشروط ، ويتولون الجانب الشرعى من تنظيم المجتمع ، ولكن هؤلاء جميعاً شىء وكبار الشيوخ - أو شيوخ العصر - شىء آخر ، شىء له احترام خاص فى قلوب الناس على اعتبار أن أصحابه رموز على الإسلام ، وتعبير عن إحساس الأندلسيين بأنفسهم كشعب متماسك له مستواه المعنوى والروحى .

وإنه لمن الجدير بالملاحظة أن أولئك الشيوخ الذين انصرفوا إلى حديث الرسول ﷺ وباعدوا السياسة ـ قدر الاستطاعة ـ كانوا فى الواقع عمد الوحدة السياسية للأندلس ، وسيبدو ذلك بصورة واضحة بعد زوال الخلافة وضياع الوحدة السياسية الفعلية .

فإذا كان الوصول إلى مرتبة كبار الشيوخ أو شيوخ العصر معتمداً على الجهد العلمي وحده ، والحَكم فيه هم الناس وحدهم ، فلم يعد هناك سبيل إلى الوصول إلى هذه المرتبة إلا هذا الطريق ، ولا دخل فيه لعوامل سياسية أو حاجات شخصية ، ففى الجيل التالى من تلاميذ محمد بن وضاح وبقى بن مخلد الذين ساروا على ذلك النهج ظهر عدد عظيم من الشيوخ كلهم حجة فى علمه ، ولكن المشيخة صارت إلى قاسم بن أصبغ البيانى (٢٤٤ ـ ٣٤٠ هـ/ ٨٥٨ ـ ٩٥٢ م) لأنه جمع من العلم أضعاف ما جمع غيره ، وانصرف إلى الإقراء بعد عودته من رحلته إلى المشرق انصرافاً تامًّا ، وعلا مكانه حتى سمع منه عبد الرحمن بن محمد (الناصر) أيام كان أميراً ، ثم ابنُه الحكم قبل أن يلى الخلافة ويلقب بالمستنصر ، وفى ترجمته نقرأ هذه العبارة التى سنقرؤها بعد ذلك كثيراً : « وكانت الرحلة فى الأندلس إليه »[١] ، وكان صنواً للمحدث المشرقى المعروف أبى سعيد الأعرابى .

(١) ابن الفرضى : تاريخ علماء الأندلس ، رقم ١٠٦٨ .

ولم يل قاسم بن أصبغ القضاء أو أية وظيفة أخرى ، ولكنه كان يشاور فى الأحكام ، وامتاز قاسم بميزة أخرى ستكون من مستلزمات الوصول إلى مشيخة العصر ، وهى طول العمر ، قال ابن الفرضى : «فطال عمره فسمع منه الشيوخ والكهول والأحداث ، ولحق الكبارُ الصغار فى الأخذ عنه »[1] ، وقد اقترن اسمه فى تاريخ الفكر الأندلسى بإدخال كتب رئيسية فى الحديث مثل مسند محمد بن إسماعيل الترمذى ، وكتاب التاريخ لأحمد بن زهير بن حرب ـ والمراد تاريخ رجال السند ـ ومؤلفات ابن قتيبة .

وقد عاصره رجال ذوو عزم وملكات اجتهدوا فى الوصول إلى شأوه مثل حمد بن عبد الملك بن أيمن (٢٥٢ ـ ٣٣٠ هـ/ ٨٦٦ ـ ٩٤١ م) فقد رحل إلى المشرق مع قاسم بن أصبغ « وشارك فى رجاله كلهم »[2] ، وكان عالماً ثبتاً فاضلاً ، ولكنه لم يقف حياته على العلم وحده ، بل انصرف كذلك إلى الجانب العملى التطبيقى ، فكان « فقيهاً عالماً حافظاً للمسائل والأقضية ، نبيلاً فى الرأى ، مشاوراً فى الأحكام ، صدراً فيمن يستفتى، وولى الصلاة بعد أحمد بن بقى القاضى » ، ولم يكن هذا كله

---

(١) نفس المصدر والجزء ، ص٢٩٨ .

(٢) ابن الفرضى ، رقم ١٢٢٨ جـ ٣٤٧/١ .

بعيب ، ولكنه كان مقصراً بالشيخ عن الوصول إلى المرتبة التى وصل إليها قاسم بن أصبغ .

وعاصرهما كذلك محمد بن عبد السلام الخشنى (٢١٨ ـ ٢٨٦ هـ/ ٨٣٣ ـ ٨٩٩ م) وكان عالماً جليلاً رحل إلى المشرق رحلة سماع ودراسة طويلة ، ثم عاد إلى الأندلس بعلم غزير ، وكتب جديدة كثيرة ، معظمها فى الحديث واللغة والشعر الجاهلى ، وانصرف إلى نشر العلم ، ورفض القضاء عندما عرض عليه ، ولم يشغل بالفقه بالا ، ولكنه كان « صارماً أنوفاً »[١] وكانت تلك من الصفات التى تقصر بالشيوخ عن بلوغ الغاية ؛ لأن الصرامة والأنفة والتشدد كانت من الخصال التى ترد الطلاب عن الشيخ، وتقلل وجوه النفع بعلمه .

وكان قاسم بن سعدان (ت ٣٤٧ هـ/ ٩٥٨ م) من أجلاء معاصرى قاسم بن أصبغ ، قال فى حقه ابن الفرضى : « وكان ضابطاً لكتبه ، متقناً لروايته ، حسن الخط جيد الضبط ، عالماً بالحديث ، بصيراً بالنحو والغريب والشعر ، ولا أعلم بالأندلس أحداً عنى عنايته ، ولم يزل فى نسخ ومقابلة إلى أن مات ولم يحدّث ، وحبّس كتبه ، فكانت موقّفة عند محمد ابن محمد بن أبى دَليم »[٢] . وهذا الانصراف عن التحديث ـ أى التعليم ـ

---

(١) ابن الفرضى ، رقم ١١٣٢ ، جـ ٢/٢١٦ ـ ٢١٧ .

(٢) ابن الفرضى ، رقم ١٠٧٠ ، جـ١/٢٩٩ .

إلى النسخ والمقابلة هو الذى قصر بقاسم بن سعدان عن ملاحقة قاسم بن أصبغ ؛ لأن العبرة هنا بالتلاميذ والرواة لا بالكتب فى ذاتها مهما كانت متقنة ، والمشيخة كانت وظيفة اجتماعية علمية .

وكان محمد بن إبراهيم بن حيون الحجارى (ت ٣٠٥ هـ/ ٩١٧م) من أعلم معاصرى قاسم بن أصبغ وأكثرهم حديثاً ورواية ، وقد اشتهر بالصدق البالغ ، ولكنه انحرف عن مذهب مالك ، واتهم بالتشيع ، أى أنه خرج خروجاً صريحاً عن الاتجاه الأندلسى العام ، فقصر به ذلك عن إدراك الشأو رغم علمه الواسع وصدقه ومتانة خلقه .

ولو تصفحنا تراجم بقية أعلام الشيوخ المعاصرين لقاسم بن أصبغ لوجدنا لكل منهم تقصيراً فى ناحية من النواحى التى امتاز هو فيها ، فإما أن نجدهم قد انصرفوا إلى الوظائف ، أو اعتزلوا الناس ، أو تحمسوا لرأيهم حماساً جلب عليهم العداوات ، أو مالوا ميلاً ظاهراً عن المذهب المالكى، وما إلى ذلك من الخصال التى تقصر بالشيخ عن الوصول إلى مستوى التسليم المطلق بعلمه ورياسته . وهذا أيضاً ينطبق على الجيل التالى لقاسم ابن أصبغ ، فقد حفل بعلماء متضلعين فى الحديث واللغة والآداب ، ولكن الرياسة صارت إلى أحمد بن خالد بن يزيد المعروف بابن الجباب (٢٤٦- ٣٢٢ هـ/ ٨٦٠ - ٩٣٤م) فقد وصف بأنه « إمام وقته غير مدافَع فى

الفقه والحديث ،(١) وكان إلى هذا رجلاً متواضعاً أميل إلى اللين والانصراف عن الدنيا .

وقد وصل ابن الجَبَّاب إلى هذه المكانة رغم أنه كان معاصراً لأعلام من طراز محمد بن عمر بن لُبَابَةَ وأسلم بن عبد العزيز (ت ٣١٩ هـ/ ٩٣١م) فقد صرف معظم وقته فى قضاء قرطبة ، فلم يتسع وقته للإقراء والتحديث(٢) ، وأما محمد بن عمر بن لبابة فقد طمح إلى المناصب ولم يكتف بأن يكون واحداً من المشاورين ، بل اجتهد حتى انفرد بالشورى أوائل أيام عبد الرحمن الناصر ، « فلم يشركه أحد فى رياسة البلد والقيام بالشورى » ، هذا بالإضافة إلى أنه « لم يكن له علم بالحديث ولا معرفة بشيء منه ، وكان غير ضابط لروايته ، يحدث بالمعانى ولا يراعى اللفظ »(٣) . وأما ابن الأحمر فكان ـ على علمه الغزير ـ ذا نظر إلى التجارة وتدبير المال(٤) .

***

(١) ابن الفرضى ، رقم ٩٤ ، جـ ١/ ٣١

(٢) ابن الفرضى ، رقم ٢٧٨ ، جـ ١/ ٨٠ .

(٣) ابن الفرضى ، رقم ١١٨٧ جـ٢/ ٣٣٣ ـ ٣٣٤ .

(٤) ابن الفرضى ، رقم ١٢٨٧ جـ٢ ص٣٦٢ ـ ٣٦٤ .

شيوخ العلم وشيوخ الفقه

أصبح المستوى الذى حدده بقى بن مخلد حقيقة مستمرة فى الأندلس؛ أصبح هناك مستوى خاص لشيوخ العلم أو الحديث يختلف اختلافاً واضحاً عن مستوى شيوخ الفقه .

فشيخ الحديث عالم منصرف إلى العلم وحده ، حافظ قوى الذاكرة يحفظ الأحاديث وأسانيدها ، ويستخدمها دون مشقة كلما جاءت مناسبة لاستخدامها ، وهو يجمع بين فقه القرآن وفقه الحديث ، مع معرفة تامة بالعربية لغة وأدباً .

ومن الناحية الخلقية كان ينبغى أن يكون عاملاً بما يحفظ ويعلم ، محافظاً على سمت خلقى أهم خصائصه الزهد فى ترف الحياة ورفع الهمة عن السعى وراء الرزق والمناصب ، مع الحفاظ على جاه العلم واحترامه أمام أصحاب السلطان دون ثورة عليهم أو تحد لسلطانهم ، والتزام مذهب أهل السنة دون ميل إلى تشيع أو اعتزال ، والصبر على طلب العلم وإسماعه ، واللين لطلابه ، والاستجابة لمطالبهم فى القراءة والإعادة ، وعدم الضن بالأصول ، وإباحتها لمن يطلبها ، وتضاف إلى ذلك خاصتان لايد لأحد فيهما :

الأولى : بساطة الأصل والبيت ، فإن الانحدار من بيت إمارة أو بيت غنى كثيراً ما حال بين الشيخ وما يطلب من إقبال الطلاب عليه ، وانحدار الشيخ من بيت علم ـ أو « من بيتة علم وفضل » كما تقول النصوص ـ كثيراً ما أعانه على الوصول إلى قلوب الناس .

أما الثانية : فهى طول العمر ، فإن الشيخ إذا طال عمره وتوالت الأجيال على السماع منه عظم أمره واستقرت مكانته ، وجاءه التسليم بمكانته مع مرور السنين وكثرة الآخذين عنه ؛ ومعظم شيوخ العصر عمروا فوق السبعين ، ومع الزمن تنمو حول الشيخ هالة من القداسة ، فيقال إنه مجاب الدعوة ، أو صاحب كرامات ، ويصبح محوراً من محاور الحياة الروحية فى البلد ، وسيظهر ذلك فى الأندلس بصورة واضحة بعد زوال الخلافة وضياع الوحدة ، وتزايد الأخطار الخارجية والداخلية .

أما شيوخ الفقه فناس عمليون ، يحصلون من العلم ما ييسر لهم سبل العيش والعمل فى قَسم الفرائض أو كتابة الوثائق والشروط ، وربما ولاية القضاء ، والغالب أن يقبل الفقيه من هذا الطراز على الوظائف الإدارية التى تحتاج إلى علم بالفقه[1] ، وقد يتصل بالسلطان فيصل إلى وظائف

---

(١) عدد هذه الوظائف أبو الأصبغ عيسى بن سهل ، صاحب « الأحكام الكبرى » بقوله : «وللحكام الذين تجرى على أيديهم الأحكام ست خطط ، أولها القضاء ، وأجله قاضى الجماعة ، والشرطة الوسطى ، والشرطة الصغرى ، وصاحب مظالم ، وصاحب رد ،=

أكبر وجاه أوسع ، وهؤلاء جميعاً يتخلقون أثناء ذلك بما لابد منه لطالب العيش والمال والجاه . وليس معنى ذلك أن كل من تولى وظيفة من الشيوخ يعد فى الفقهاء دون المحدثين ، فإن الخط الفاصل بين الاثنين لم يكن بالوضوح الذى قد يتبادر إلى الذهن ، فقد يلى محدث القضاء عن كفاية ، وقد يأبى فقيه القضاء ، دون أن يكون ذلك هابطاً بمرتبة الأول أو معيباً لدرجة الثانى ؛ لأن المهم هو أصالة العلم وخلق الرجل وسيرته جملة . وفى الأندلس على العموم لا نلحظ استمرار العداء الصريح بين المحدثين والفقهاء كما نعرفه فى المشرق .

وهذا المستوى العالى لعلم الشيوخ استلزم مستوى عالياً فى نقدهم ، وفى هذا الميدان أسرف الأندلسيون إسرافاً شديداً ، فلم يكد يسلم من نقدهم أحد ، وقد أشار ابن حزم فى رسالته إلى قسوة الأندلسيين فى هذه الناحية إشارة طويلة حافلة بالمعانى ، لولا طولها لأوردناها هنا ، ونجتزئ هنا بآخر فقرة فيها ، قال : « فإنه لا يفلت من هذه الحبائل ، ولا يتخلص من

= ويسمى صاحب ردٍّ بما رُدَّ عليه من الأحكام ، وصاحب مدينة ، وصاحب سوق ، هكذا نص عليه بعض المتأخرين من أهل قرطبة فى تأليف له ، وتلخيصه : القضاء والشرطة والمظالم والرد والمدينة ، وإنما كان يحكم صاحب الرد فيما استرابه الحكام ، وردوه عن أنفسهم ، هكذا سمعته من بعض من أدركته ، برواية النباهى فى « المرقبة العليا » ، ص٥ .

هذه النصب إلا الناهض الفائت ، والمطفف المستولى على الأمد »[١] .

والحكايات فى تأييد ما ذهب إليه ابن حزم كثيرة جداً ، ولكن ها هنا حكاية أظن أنها فريدة فى بابها فى العصور الوسطى كلها ، فقد حكى ابن الفرضى فى ترجمة محمد بن موسى المعروف بابن أبى عمران من أهل جيان (ت٣٣٨ هـ/٩٤٩ - ٩٥٠م) أنه كان يُنسب إلى الكذب ، « قال لى محمد بن أحمد : هو كذاب ، رحلتُ إليه من قرطبة ، ورحل معى أبو جعفر ، يعنى أحمد بن عون الله ، فذهبنا إلى أن يقرأ عليه (الأصوب هنا: علينا) كتب أبى عبيد (القاسم بن سلام) وكان يزعم أنه سمعها من على بن عبد العزيز ، فأخرج إلينا كتباً انتسخها بالأندلس فى رق ، فسألناه عن أصول الكاغد التى سمع فيها ، فحكى أن ماء الجرة وصل إليها وتشرّم (تخرم) بعضها ، فنقلها وقابلها ، فقبلنا ذلك منه ، فلما استُقدم إلى قرطبة أخرج كتاباً مختلقاً من حديث سفيان بن عُيَيْنة ، جُلُّه سفيان عن الزهرى عن أنس عن النبى ﷺ ، وليس لسفيان عن الزهرى عن أنس من المسند إلا ستة أحاديث أو سبعة ، واجتمع به أبو جعفر فأخرجه ، وقال له: هذا من ذلك العالى الذى كنت تسألنى عنه برَيُّه ، أو كما قال ، فافتضح فى هذا الكتاب ، وشهر بالكذب »[٢] ، ومعنى هذا أن أولئك الناس لم

---

(١) برواية المقرى فى نفح الطيب ٤ / ١٦١ .

(٢) ابن الفرضى ، رقم ١٢٤٢ ، جـ ٢/٣٥٢ .

يكونوا دقيقين فى نقد المتون والأسانيد فحسب ، بل كانوا فنيين فى أنواع ورق الكتابة والاعتماد على ذلك فى معرفة أصول الكتب ومصادرها وأنواعها ، وهى درجة فى النقد لا مزيد عليها .

ونتيجة لهذا النقد الشديد أن أحداً لم يسلم منه من شيوخ القرن الرابع، فلم ينفرد فيه أحد بالرياسة أو يُشهد له بالتفرد والعلم الكامل الذى لا تشوبه شائبة ، وهذه تراجمهم فى أوثق مراجعها ، وهى تراجم ابن الفرضى ، وابن بشكوال ، والحميدى ـ لا نجد فيها ترجمة خلت من النقد والتجريح ؛ ولهذا أسباب كثيرة أهمها أن عيون الناس تفتحت إلى أهمية الحديث والآفاق التى يفتحها التمكن منه أمام من يستطيع ذلك ، وكان الأندلسى بطبعه طموحاً ذا عزيمة وقدرة على العمل ، فاندفعت مئات من طلاب الأندلس إلى المشرق للسماع على الشيوخ والحصول على الإجازات، وعادت هذه الجماعات أرسالاً ؛ لتدخل فى تنافس شديد استخدمت فيه كل وسائل التخطئة والتشكيك . وعلم الحديث يعتمد على الذاكرة قبل كل شىء ، والذاكرة خوانة ، ومن اليسير مغالطة عالم فى مجلس الدرس وموالاة الأسئلة عليه ومراجعته مرة بعد مرة حتى يخطئ، وقد تكلم ابن حزم على ذلك كله فى عبارته التى أشرنا إليها .

***

الخلافة الأموية والشيوخ

ثم إن الإمارة القرطبية أصبحت خلافة من أواخر سنة (٣١٦ هـ / أوائل ٩٢٩م)، وكان الخليفة هو عبد الرحمن الناصر الذى وصل فى منتصف حكمه إلى درجة من السيادة وانبساط الجاه جعلت من العسير على أى شيخ أن يرفض ولاية الوظائف له أو تأييده بالقول والعمل ، ويبدو أن سياسة عبد الرحمن الناصر مع الشيوخ كانت هى نفس سياسته مع الوزراء والقواد ورجال الدولة ، وهى سياسة نقل الوظائف من رجل إلى رجل بصورة مستمرة .

ولو تتبعنا هذه الظاهرة فى مختصر مثل تاريخ ابن عذارى للاحظنا أن الناصر كان يجرى كل عام تقريباً حركة تبديل وتغيير بين أصحاب الوظائف العسكرية والمدنية ، ومثال ذلك نلاحظه فى تراجم شيوخ عصره ، فقليل جداً منهم من تولى خطة دينية فى سنة ما ثم لم ينقل منها إلى غيرها بعد قليل ، ولم يقتصر الأمر على شيوخ قرطبة بل شمل ذلك شيوخِ القواعد الأخرى ، فلم يظهر فيها فقيه ذو مكانة إلا استقدم إلى قرطبة وعهد إليه فى خطة من الخطط ، أو استؤدب لواحد من الأمراء ، أو استخدم فى أعماله .

وكانت شئون الإدارة قد اتسعت اتساعاً عظيماً بعد قيام الخلافة، وكثرت خططها وتنوعت ، وكثر عدد أمراء البيت الأموى كذلك ، واحتاجوا إلى المؤدبين والوثائقيين والوكلاء ، فلم يبق شيخ دون وظيفة إلا فى النادر ، وقد توسع الحكم المستنصر فى ذلك وفتح أبوابه لأهل العلم ، وقدر لهم الرواتب الجليلة . وكان الحكم المستنصر نفسه عالماً كبيراً واسع الاطلاع ، دائم المطالعة للكتب ، مكثراً من مجالسة العلماء ، وكان واسع الذهن يعرف ما بين الفقهاء من التنافس وتلمس الأخطاء ، فارتفع عن ذلك ، وأخذ الناس على علاتهم دون أن يميز أحداً منهم على أحد .

ويبدو كذلك أن ما بلغ إليه عبد الرحمن الناصر من توفيق ـ وما وصل إليه من اتساع الجاه وعظيم المنزلة ـ جعلاه قليل الاحتمال للناس ، ولم يبعد صاحب « الأخبار المجموعة » عندما قال : إنه « عفا الله عنه مال إلى اللهو واستولى عليه العُجب »(١) ، فلم يحتمل أن يكون إلى جواره شيوخ يصلون فى قلوب الناس إلى مكانة تقارب مكانته ، وخاصة بعد فتنة محمد بن مسرة الجَبَلِى ، ومن الواضح أنه كان لهذه الفتنة أثر بعيد فى موقف الخلافة من العلماء ، وقد قرأنا فى جزء المقتبس الخاص بعبد الرحمن الناصر ـ وقد ظهر مخطوطه فى المغرب أخيراً(٢) ـ ما يدل

---

(١) الأخبار المجموعة ، ص١٥٥ .

(٢) موجود فى خزانة القصر فى الرباط ، ولم يسمح بعدُ بتصويره أو الانتفاع به .

على أن ما أحدثه ابن مسرة كان فتنة واسعة المدى بين العلماء والناس ، حتى اضطر عبد الرحمن الناصر إلى إصدار بيان عام يلعن ابن مسرة ومن تابعه .

ومن حسن الحظ أن ابن حيان احتفظ لنا بنص هذا البيان ، وإلى أن يتيسر لنا الانتفاع بهذا المخطوط نجتزئ هنا بعبارة محمد بن الحارث بن أسد الخشنى التى أوردها ابن الفرضى عن هذا الموضوع ، قال : « الناس فى ابن مسرة فرقتان : فرقة تبلغ به مبلغ الإمامة فى العلم والزهد، وفرقة تطعن عليه بالبدع لما ظهر من كلامه فى الوعد وبخروجه عن العلوم المعلومة بأرض الأندلس الجارية على مذهب التقليد والتسليم »[١] .

وهى عبارة واضحة الدلالة ، فإن ما أثار الدولة على ابن مسرة هو أن نفراً من الناس بلغوا به مبلغ الإمامة ، فى حين أن الدولة كانت تريد من الفقهاء ـ وغير الفقهاء ـ أن يسيروا « على مذهب التقليد والتسليم » ، وهذا على الأقل ما كان يطلبه عبد الرحمن الناصر . أما ما كان ابن مسرة يدعو إليه فلا يصل به على أى حال إلى درجة الكفر ، وقد قال مثله ذو النون الإخميمى المصرى ، وأبو يعقوب النَّهْرَجورى دون أن يكفرهما أحد.

---

(١) ابن الفرضى ، رقم ١٢٠٢ ، جـ١ / ٣٣٨ .

ومن الطبيعى ألا يفكر أحد بعد ابن مسرة فى النظر إلى ما طمحت إليه نفسه من الإمامة ، أى رياسة العلماء ومشيخة العصر . ووضعت الدولة عينها على العلماء ، فلم تعد تسمع بعالم كبير فى ناحية أخرى غير العاصمة إلا استقدمته إلى قرطبة ؛ ليكون هناك تحت رقابتها ، وهذا كثير فى تراجم علماء ذلك القرن الرابع ؛ وأظهر مثال له محمد بن فطيس بن واصل الغافقى ، وكان مقيماً فى البيرة يعلم فيها ، وقد أصبح أكبر علماء عصره بعد وفاة أحمد بن منصور « فانصرف بعلو الدرجة ورياسة الإسناد، وكان يُقصد إليه للسماعِ منه بقرطبة وغيرها »(١) ، أى أنه بعد أن صارت إليه رياسة الإسناد استُقدم إلى قرطبة ، وقد عاد إلى البيرة عندما قارب التسعين وأحس دنو الأجل ، وتوفى فى شوال (٣١٩هـ/٩٣١م) أى بعد فتنة ابن مسرة بقليل ؛ وحدث هذا أيضاً لوهب بن مسرة المتوفى سنة (٣٤٦ هـ/ ٩٥٧ ـ ٩٥٨م)، فقد كان شيخاً واسع العلم فى وادى الحجارة « وكانت الرحلة إليه من الثغر كله ، واستقدم إلى قرطبة ، وأخرجت إليه أصول محمد بن وضاح التى سمع فيها ، وقرئ عليه المدونة ومسند بن أبى شيبة » وقد رجع إلى بلده آخر عمره ، وفيه توفى(٢) .

---

(١) ابن الفرضى ، رقم ١٢٠٣ ، جـ١ / ٣٣٩ .

(٢) ابن الفرضى ، رقم ١٥١٦ ، جـ٢ / ٢٤ .

وربما كان من أسباب خمول أمر الشيوخ خلال عصرالخلافة أن دراسة الحديث فى الأندلس لم تؤد إلى شىء عملى رغم ما بذله أصحابها من جهد ، فإن الذى يتتبع دراسات أولئك الرجال واستقصاءهم فى البحث عن الأحاديث الصحيحة وحفظها وترتيبها حسب السند حيناً وحسب الموضوع حيناً آخر ، يتوقع أن يؤدى هذا الجهد الواسع إلى تغيير رئيسى فى التشريع ، أو فى مستوى التفكير العام على الأقل كما حدث فى المشرق، فإن نهضة الحديث فى المشرق نشأ عنها قيام علم الأصول ، وعلى أساسه نشأ المذهب الشافعى وما يقوم عليه من نظريات أصيلة ، سواء فى دراسة الأحاديث نفسها ونقدها وترتيبها أو استخراج الأحكام الشرعية منها مما أدى إلى تجديد شامل فى علوم الدين ، وعلى هذا الأساس أيضاً نشأ المذهب الحنبلى وما يمتاز به من نظر سليم مبتكر إلى الأصول . ولكن شيئاً من هذا لم يحدث فى الأندلس : سُمعت الأحاديث وصُفيت وحُفظت ورُتبت وبُوبت وأمليت على مئات الطلاب ، وحفظها هؤلاء ونقلوها إلى غيرهم ، ثم ماذا ؟ لا شىء .

إلى أواخر القرن الرابع الهجرى على الأقل : لا التشريع تطور نتيجة لهذه الحركة ، ولا ظهر نوع جديد من التفكير على أساس هذا المستوى الجديد . نعم ، أصبح أعلام المحدثين مفتين ومشاورين يدعوهم الأمير أو

الخليفة ؛ ليستشيرهم فيما يريد ، ولكن هذه الاستشارة كانت فى نفس المسائل التى يستطيع الفقهاء المقلّدون الإفتاء فيها .

وربما كانوا يستشارون فى مسائل عامة أيام عبد الرحمن الأوسط وابنه محمد ، أما فى أيام الناصر فليس لدينا ما يدل على استشارته إياهم فى شأن من شئون الدولة ، ففى موضوع ابن مسرة جاء الاعتراض الأكبر من ناحية الفقهاء المقلدين ، وهم الذين صوروا للناصر أن كلام ابن مسرة يمكن أن يؤدى إلى فتنة مذهبية سياسية ، فدعا بقية أهل العلم ليؤيدوا رأيه فى ضرورة القضاء على المَسَرِّيَّة ؛ وفى موضوع الفتنة التى دبرها عليه ابنه عبد الله ونفر من الفقهاء منهم أحمد بن محمد بن عبد البر دعاهم الخليفة ؛ ليبلغهم خبر القبض على المتآمرين وما قرره فى أمر كل منهم ، وهكذا .

أما أن يستشيرهم فى وضع نظام خاص لكورة طليطلة أو فى أمر تنظيم شئون المسلمين فى حوض نهر دُوَيْرَة وما إلى هذه من المسائل الكبرى التى كان الفقهاء يستشارون فى مثلها فى أيام عبد الرحمن الأوسط ، فلم يفكر عبد الرحمن الناصر فى ذلك ، مع أن الفقهاء وأهل العلم وحدهم كانوا قديرين على دراسة هذه الموضوعات وإيجاد حلول لها. فإن مشكلة طليطلة مثلاً كانت مشكلة دينية ، فإن أعداد المسيحيين فيها

كانت كثيرة ، وكان قساوستهم يقومون بجهود كبيرة لتأليب المسيحيين على المسلمين وتحريض الناس على خلع طاعة قرطبة ، ويمكن أن يقال مثل هذا عن مشكلة المسلمين فى حوض نهر دويرة ، فقد كانوا فى حاجة إلى مساجد وفقهاء وأئمة يثبتون إيمانهم وقلوبهم .

فى هذه المسائل كلها لم يحاول عبد الرحمن الناصر الإفادة من أهل العلم فى بلاده ، بل نظر إليهم نظرته إلى الفقهاء المقلدين ، واستلزم منهم أن يسيروا على « مذهب التقليد والتسليم » كالفقهاء تماماً .

ثم إن عبد الرحمن الناصر وابنه الحكم المستنصر سوّيَا بين المحدثين والفقهاء ، وأصبحت دراسة الحديث مسألة تقى أو مزاج علمى خاص ، فلم تصب فى التيار العام ، وأصبح أصحاب الحديث أشبه بالزهاد والمنقطعين للعبادة ، تشتد إليهم حاجة الناس فى أوقات الخوف والاضطراب والأخطار ، فإذا ساد الأمان وسكنت الأمور قلت الحاجة إليهم وأصبحوا فى شبه عزلة مع كتبهم وطلابهم ، وهذا هو الذى حدث أيام الناصر وابنه المستنصر ثم المنصور بن أبى عامر . وستعود إلى الشيوخ أهميتهم ويعود إليهم دورهم الإيجابى فى المجتمع عند قيام الفتنة وضياع الوحدة وانعدام الأمان وترادف المخاطر خلال القرن الخامس الهجرى على ما سنراه .

لهذا ، لا غرابة فى أن نجد أئمة الحديث فى شبه برج عاجى خلال ذلك العصر ، فرجل مثل يحيى بن مالك بن عايذ من أهل طرطوشة ، سمع بها ثم بوَشْقَة ثم بقرطبة ثم رحل إلى المشرق حيث جمع علماً ، لم يجمعه أحد قبله من أصحاب الرِّحَل إلى المشرق ، وتردد بالمشرق نحواً من ٢٢ سنة ، وكتب من طبقات المحدثين ، وكتب الناس عنه كثيراً بالمشرق ، وقدم الأندلس فى رجب سنة (٣٦٩ هـ/ يناير ٩٨٠م) ، فسمع منه ضروب من الناس ، وطبقات طلاب العلم ، وأبناء الملوك وجماعة من الشيوخ والكهول ، وكان يملى فى المسجد الجامع فى كل جمعة ، ولولا أن كتبه تعيلت[١] عليه ولم تجتمع له لأتى من العلم والرواية بأمر معجز ... وكان حسن الكتاب صحيح القلم ، روى لنا من الأخبار والحكايات ما لم يكن عند غيره ولا أدخله أحدٌ الأندلس قبله ، وكان حليماً كريماً جواداً شريف النفس ، مع سلامة دينه وحسن يقينه ، وكان قد سرد الصوم من حين خروجه من المشرق إلى أن توفى .[٢] (رجب ٣٧٥ هـ/ نوفمبر ٩٨٥م) .

---

(١) كذا فى الأصل المطبوع ، وربما كانت صحتها تعايت .

(٢) ابن الفرضى ، رقم ١٥٩٧ ، جـ ٢/ ٥٨ .

وهذا أقصى ما يمكن أن يبلغه إنسان فى ذلك الاتجاه ، فماذا كانت النتيجة الإيجابية لذلك ؟ جمع الكتب وحفظها ولقنها غيره ، ثم مات ..

ومثل ذلك يقال عن أضرابه ممن وصلوا فى العلم إلى مستواه فى عصره من أمثال وهب بن مسرة ، ويحيى بن عبد الله بن يحيى بن يحيى الليثى (ت ٣٦٧ هـ/ ٩٧٧ ـ ٩٧٨م) ومحمد بن أحمد بن محمد ابن يحيى بن مفرج (ت٣٨٠ هـ/ ٩٩٠م) ومحمد بن فطيس بن واصل الغافقى (ت ٣١٩ هـ/ ٩٣١م) وقاسم بن سعدان (ت ٣٤٧ هـ/ ٩٥٨م) وغيرهم كثيرين(١) .

***

(١) تراجمهم عند ابن الفرضى على الترتيب بأرقام ١٥١٦ ، ١٣٥٩ ، ١٣٣٨ ، ١٢٠٣ ، ١٠٧٠ .

شيوخ البلاط

وإنما كانت الصدارة فى هذا العصر لرجال مثل منذر بن سعيد البلوطى (٢٧٣ - ٣٥٥ هـ/ ٨٨٦ - ٩٦٦م) وكان رجلاً ذكيًا فصيحاً سريع الخاطر ، أدرك من حقائق الأحوال فى عصره ما لم يدركه معظم معاصريه ، وواتاه الحظ فاستطاع الإفادة مما عرف : درس دراسة قصيرة فى الأندلس ، ثم خف إلى المشرق فسمع فى الحجاز ومصر ، وعاد بعد غيبة ثلاث سنوات وأربعة أشهر ألم فيها بالأصول وأوجه اختلاف العلماء فيها ، وتعلق بمذهب داود بن على ؛ لكى يتميز من غيره دون أن يخرج عن مذاهب أهل السنة ، وعاد إلى الأندلس ، وكان رجلاً جَدلا يحسن الكلام ، فاشتهر أمره ، وولى قضاء ماردة ثم قضاء الثغور الشرقية ، ويبدو أنه أصبح من الظاهرين من الفقهاء ؛ لأنه حضر الاستقبال الحافل الذى أقامه عبد الرحمن الناصر لسفراء قسطنطين السابع فى قصور الزهراء سنة (٣٣٨ هـ/٩٤٩م) ، وفى هذا الحفل ارتجل خطاباً مشهوراً رشحه لقضاء الجماعة فى قرطبة بعد وفاة القاضى محمد بن عبد الرحمن بن أبى عيسى(١) . ومن ذلك الحين أصبح الشيخ المقرّب إلى عبد الرحمن

---

(١) ابن الفرضى ، رقم ١٤٥٢ .

الناصر ؛ واعتماداً على هذه المكانة أخذ يتصرف على أنه رأس شيوخ الأندلس وفقهائه .

وقد أتقن منذر فن « شيوخ البلاط » كما لم يتقنه شيخ قبله فى الأندلس ، فكان يعرف كيف يفيد من كل مناسبة ؛ لكى يزداد عند الخليفة رفعة وعلى الشيوخ سلطاناً ، حتى عندما كان يبدى ملاحظة على تصرفات الخليفة كان يتحرى أن يكون ذلك فى صورة الوعظ والتذكير بالسلف ، مع مراعاة ما لابد منه من الاحترام والتوقير ، فيكون « حلم » الخليفة وتحمله لكلامه رافعاً من قدريهما معاً .

ويذهب مؤرخونا إلى أن جاهه كله قام على الخطابة ، وصحيح أن الرجل كان خطيباً قادراً على الكلام الجيد ، ولكنه تمتع قبل ذلك بذكاء بعيد ومعرفة بطريقة معاملة الخلفاء واكتساب ثقتهم ، وقد أسرف فى ذلك فغدا فى نظر الناس واحداً من رجال السلطان وحاشيته ؛ ولهذا شك الكثيرون فى اعتقاده ، قال ابن الفرضى : « وكان بصيراً بالجدل منحرفاً إلى مذاهب أصحاب الكلام ، لَهِجاً بالاحتجاج ؛ ولذلك كان يُحل فى اعتقاده أشياء ، الله مجازيه بها ومحاسبه عليها » . وربما كان الجدل وسيلتَه للمحافظة على مكانته والثبات أمام علماء من الطراز الذى ذكرناه ، ومن المعروف أن العلم الغزير والإيمان العميق كثيراً ما يقترنان بالحياء والرغبة عن اللجاج ، فيبدون أمام رجل جرىء جَدِل مثل منذر وكأنهم أقل .

أما عند عبد الرحمن الناصر فقد حافظ منذر بن سعيد على مركزه دائماً رغم ما يقال من أن عبد الرحمن غضب عليه فى بعض الأحيان ؛ لأن منذراً كان نموذج الفقيه الذى أراده : رجل ذكى عملى حسن التصرف ، يعفيه من الحاجة إلى غيره من المتشددين ، ثم إنه خطيب بليغ يفيض على استقبالات الناصر بهاء لابد منه . وقد عرف الرجل كيف يفيد من جاه الخلافة ، فجعل نفسه كبير الشيوخ والفقهاء ، ومن أيامه إلى نهاية عصر الخلافة أصبح قاضى الجماعة أكبر شيوخ عصره ؛ بحكم الوظيفة كما نقول اليوم ، وسلّم الناس لقاضى الجماعة بذلك على أنه مركز وظائفى - وربما سياسى - لا على أنه اعتراف بمشيخة علمية حقيقية .

وخلف منذر بن سعيد فى قضاء الجماعة محمد بن إسحاق بن السلّيم، وكان من كبار الفقهاء ، وجاء بعده محمد بن يبقى بن زرب ، وكان فقيهاً محدود العلم ، وكان كلام الناس فيه كثيراً ، وأراد له سوء الحظ ألا يستجيب الله له عندما استسقى بالناس أكثر من مرة ، فكانت أشبه بفرصة أتيحت للناس ليظهروا حقيقة شعورهم نحو شيوخ البلاط ، فقاموا عليه بعد صلاة الاستسقاء بخارج قرطبة وأرادوا ضربه ، فاحتمى منهم بتربة السيدة مرجانة ، وكانت حصينة الأبواب ، وظل هناك حتى أنقذه الشُرَط، ولكنه بقى رغم ذلك قاضياً عظيم المكانة[1] .

---

(١) النباهى : المرقبة العليا ، ص٧٦ - ٧٧ . ويقول النباهي : « وحكى بعضهم أنه رأى ابن زرب فى النوم بعد وفاته فسأله ، فقال : ما وجدت أضر من الاختلاف إلى أبواب الملوك ، وما وجدت شيئاً أنفع من تلاوة القرآن » .

واستمر التسليم لقاضى الجماعة بقرطبة إلى أيام القاضى أبى العباس أحمد بن عبد الله بن هرثمة بن ذكوان ، وأثناء ولايته قامت الفتنة وانتثر عقد الخلافة ، ولقى هو وأهله مهانة كبيرة كما سنرى .

***

بيعة الشيوخ والفقهاء لهشام المؤيد وأثرها فى مركزهم

وبعد موت الحكم المستنصر دبر محمد بن أبى عامر أمراً أزال ما كان قد بقى للشيوخ من سلطان روحى وسياسى فى الأندلس طوال مدة استبداده بأمر الخلافة الأموية الأندلسية ، وذلك هو المبايعة بالخلافة لغلام صغير لم يبلغ الحادية عشرة من عمره . ذلك أن الحكم المستنصر لم يخلف إلا هذا الغلام ، وكان شديد الرغبة فى أن يصير إليه الأمر بعد موته ، وكان للحكم فى قلوب الناس من المحبة والاحترام ما جعل أولى الرأى والحل والعقد أميل إلى تنفيذ رغبته والبيعة لهذا الغلام ، رغم ما فى ذلك من المخالفة لشروط الإمامة ، ولكن شيوخ البلاط تكفلوا بتسويغ الأمر من الناحية الشرعية .

وكان الأمر فى ذاته عسير التنفيذ ، فإن المبايعة لغلام بالخلافة لم تحدث قبل ذلك قط ، ثم إن قواعد الإمامة لا تجيز إقامة وصى يقوم بالأمر حتى يشب الغلام ؛ لأن الإمامة فى أساسها ليست ملكاً يورث ، وإنما هى قيادة يُختار لها الأصلح ، والغلام لا يصلح للإمامة بحكم أنه غلام ، فلا بد أن يختار غيره ، ولم يغب هذا عن فكر الحكم المستنصر ،

وهو إذا كان قد أخذ البيعة لابنه فعلى رجاء أن يعيش حتى يبلغ الابن سن الرشد .

ولكن جماعة الطامعين فى السلطان أخذوا الناس ببيعة المستنصر ودعوهم إلى تثبيتها ، وهم فى الواقع قد أخذوا البيعة لأنفسهم عندما فعلوا ذلك ، فإن نص البيعة لم ينص على وصى أو أوصياء ، وقد اجتهدوا فى دفع الشيوخ إلى إقرارها ، فأقروها .

وقد أورد ابن الخطيب بياناً بأسماء ١٣٨ من الفقهاء والعلماء الذين استجابوا لدعوة البيعة لهشام ، ومن الواضح أنه لم ينقل هذه الأسماء عن «مقتبس» ابن حيان الذى روى عنه خبر البيعة ، فإن بعض هذه الأسماء لا يمكن أن يكون قد اشترك فيها ، فقد ورد فى أولها مثلاً اسم قاضى الجماعة أبى بكر يحيى بن محمد بن زرب ، ويحيى هذا ولد سنة (٣٨٢هـ / ٩٩٢م)[١] ، أى بعد البيعة بست عشرة سنة ، وورد فيها كذلك اسم أبى على حسن بن محمد بن ذكوان ، وقد ولد فى نفس سنة البيعة[٢] وهناك أسماء أخرى كثيرة من هذا الطراز ، وأسماء أخرى مكررة . وابن حيان لا يمكن أن يورد شيئاً كهذا ، وإنما الذى فعله ابن

---

(١) ابن بشكوال : الصلة ، رقم ١٣٥٧ .

(٢) نفس المصدر ، رقم ٣٠٩ .

الخطيب . وقد تعمده ليكثر من الأسماء ؛ لأنه أراد بهذا البيان أن يبرز صحة البيعة لغلام ؛ لأنه عندما فر من الأندلس لجأ إلى كنف أبى فارس عبد العزيز المرينى سلطان المغرب، وكان هذا قد بايع لابنه الصغير أبى زيان محمد السعيد ، وهذا تولى العرش سنة (٧٧٤هـ / ١٣٧٢م) تحت وصاية الوزير أبى بكر بن غازى صديق ابن الخطيب الذى أكرمه وأمنه . ولتأييد صحة بيعة ذلك الغلام وولايته ووصاية هذا الوزير ، ألف ابن الخطيب كتابه الذى نستند إليه هنا ، وهو «أعمال الأعلام فيمن بويع قبل الاحتلام من ملوك الإسلام» . وتعمد ابن الخطيب هذا الوقوف الطويل عند بيعة هشام المؤيد ؛ لأنها سابقة يستطيع الاستناد إليها ، واستكثر من الأسماء واحتفل فى ذلك ، فحشد أسماء فحول عاش الكثيرون منهم بعد سنة ٣٦٦هـ[١] ، معتمداً على أن أحداً لن يراجع التواريخ .

ولكن كثيراً جداً من الأسماء الواردة فى البيان عاصرت البيعة لهشام، ولابد أن أصحابها وافقوا عليها ؛ ولقد كانت فعلاً بيعة بإجماع كما يقول ابن حيان ، ولا شك أنه كان لهذه البيعة أثر بعيد على مركز الفقهاء وأهل العلم فى الأندلس . فقد رأى الناس أقطاب العلم والفقه ، بل نفرا من الزهاد والصالحين ، يفتون بأمر واضح المخالفة لشروط الإمامة .

---

(١) ولم ينتفع ابن الخطيب بالعناء الذى بذله فى تأليف هذا الكتاب ، فقد كتبه أثناء ولاية الصبى أبى زيان محمد السعيد (٧٧٤ ـ ٧٧٦ / ١٣٧٢ / ١٣٧٤) ثم عزل الغلام وتولى مكانه أبو العباس المستنصر ، وأعقب ذلك مقتل ابن الخطيب نفسه .

وقد فعل الكثيرون منهم ذلك رغبة فى جمع الكلمة ، أو وفاء لذكرى الحكم المستنصر ، وفعله بعضهم تهاوناً أو خوفاً .

ولكن النتيجة واحدة ، هى أن هذه البيعة فتحت الطريق أمام محمد ابن أبى عامر للاستبداد بالأمر جملة ، فلم يترك لأحد إلى جانبه سلطاناً ، لا من الفقهاء ولا من العلماء ولا من غيرهم ، مكتفياً من هؤلاء جميعاً بأبى العباس أحمد بن عبد الله بن ذكوان الذى كان صاحب رأيه ومشورته فى كل ما عاناه من أمر ، حتى « كان له بداخل القصر بيت (أى غرفة) خاص به ، يأتيه آخر النهار ، فيجلس فيه إلى أن يخرج إليه ابن أبى عامر ، فيفاوضه فى جميع ما يحتاج إليه ، وربما بات عنده بالنزاهة وخفة الوطأة »[١] .

وقد خرج ابن ذكوان بهذا عن سمت الفقهاء ورجال العلم ، وأصبح فى حقيقة الأمر رجل سياسة وعماداً من أعمدة النظام العامرى كله ، وخاصة بعد أن ولى قضاء الجماعة وتسمى بقاضى القضاة . وظل ابن ذكوان على هذه المكانة أيام المظفر بن أبى عامر ، ولقى بسبب الانغماس فى السياسة متاعب كثيرة ، فعزل عن القضاء ، ثم أعيد إليه ، وفى أيام عبد الرحمن بن أبى عامر رُفع إلى مرتبة الوزارة إلى جانب القضاء ،

---

(١) النباهى : المرقبة العليا ، ص ٨٥ .

وساءت سمعته بين الناس لهذا السبب ، واشتهر عنه أنه من حواشى العامريين ، وكان ذلك سبب غضب محمد بن عبد الجبار المهدى عليه ، والمهدى هذا هو الذى قضى على مُلك بنى عامر ، فلما تولى الأمر نفاه وأهل بيته حتى توفى سنة (٤١٣ هـ/ ١٠٢٢م)(١) . وآراء المؤرخين فى ابن ذكوان سيئة ، وخاصة ابن حيان وابن حزم .

وما يهمنا هنا مما يتهم به ابن ذكوان هو تضييعه للبقية الباقية من جاه أهل العلم والفقهاء فى الأندلس طوال سنوات الحكم العامرى ، وجعلهم أداة من أدوات السلطان .

وعلى آثار أبى العباس أحمد بن ذكوان سار أبو المطرف عبد الرحمن ابن محمد بن عيسى بن فُطَيس الذى تولى قضاء قرطبة بعده ، وقد كان وزيراً قبل أن يلى القضاء ، ويقال : إنه خلع زى الوزراء بعد أن صار قاضياً وسار سيرة أهل العلم ، ولكنه ظل مترفاً شديد العناية بمظاهر الغنى والتأنق فيها(٢) .

وخلفه يحيى بن وافد اللخمى ، وكانت أيام قضائه مضطربة عاصفة، فتعرض لأذى كبير وسُجن وعُذب وأرادوا صلبه ، ولم ينج من ذلك

---

(١) نفس المصدر : ص ٨٥ ، ٨٧ .

(٢) نفس المصدر : ص ٨٧ .

المصير إلا بشفاعات كثيرة ، ثم أعيد إلى السجن وقتل فيه[1] ، وكان آخر قضاة الخلفاء محمد بن بشر[2] ، ومن العبر المؤسية أن هشاماً المعتد آخر خلفاء بنى أمية ناصبه العداء ، وعندما بلغه خبر وفاته بدا السرور على وجهه ، ولم يعمر هشام بعد ذلك طويلاً ، فقد قرر أهل قرطبة عزله وألغوا خلافة بنى أمية ، وأخرجوه من قرطبة وحيداً طريداً ، وهذه آخر صورة لدينا لخلفاء بنى أمية وقضاة جماعتهم ؛ وهى صورة ما نظن أنها خطرت لعبد الرحمن الناصر وقاضيه منذر بن سعيد على بال .

وهؤلاء القضاة هم النماذج التى احتذاها القاضى إسماعيل بن عباد وأمثاله من قضاة الأطراف بعد إلغاء الخلافة الأموية فى ١٢ من ذى الحجة ٤٢٢هـ/ ٣٠ من نوفمبر ١٠٣١م ، فقد صارت إليهم رياسة نواحيهم، وعرف بعضهم كيف يستغل الفرصة التى سنحت له ويتحول إلى أمير فعلى فى ناحيته ، وعجز آخرون عن ذلك وتلاشى أمرهم ، ودخل فقهاء كثيرون فى خدمة أمراء الطوائف ، وأعانوهم فى مطالبهم وشاركوهم فى دنياهم ومتاعبهم .

وعندما تدهورت الأحوال فى الأندلس بسبب استفحال الفتن بين

---

(١) نفس المصدر : ص ٨٨ ، ٨٩ .

(٢) نفس المصدر : ص ٨٩ .

أمراء الطوائف وتزايد الضغط النصرانى كان نفر من هؤلاء الفقهاء فى مقدمة الساعين فى استدعاء المرابطين والقضاء على أمراء الطوائف جملة ، وكان لهذا الطراز من الفقهاء دور كبير فى تاريخ الأندلس أيام المرابطين ، وكان لسلوكهم أيضاً أثر فى ذهاب أمر المرابطين ، فقد كان هذا بعض ما استند إليه محمد بن تومرت فى حملته عليهم وعلى فقهائهم .

***

استمرار تقليد الشيوخ

فى أثناء ذلك كله ، وبينما كان البناء السياسى للأندلس يتصدع شيئاً فشيئاً أثناء فترة الصراع على الخلافة بين من ادعاها من أفراد البيت الأموى ومن أعقبوهم من بنى حمود ـ انهار البناء السياسى جملة، وضاعت الوحدة ، وتفرق أمر الجماعة ، وقام فى كل ناحية رئيس لا يملك من القوة ما يقيم به أمره فى ناحيته ، أو يحمى حدوده من جيرانه المسلمين ، أو خطر الزحف النصرانى .

وفى أثناء ذلك كله وقف أهل الأندلس مكشوفين للأخطار الخارجية التى تهددتهم من كل ناحية ، ومحرومين من أى نوع من الأمان على النفس والمال فى الداخل ، فقد عدمت بلاد الأندلس القوات اللازمة لحمايتها من الغزو والغارات ، وتلاشت إطارات النظام الداخلى ، وانعدم الأمان جملة ، وفى هذه الظروف المحزنة لم يعد للناس أمل إلا فى الله، ولا مفزع إلا إلى الايمان وأهله .

وفى أثناء ذلك أيضاً ، وبينما تسابق نفر من الفقهاء إلى الفوز بنصيب من الغنيمة أو مشاركة الفائز فى نصيبه منها ، وتعرضوا نتيجة لذلك لما لابد أن يتعرض له الداخل فى ميدان السياسة فى مثل ذلك العصر

المضطرب من خطوب ومصائب ، أو ما يضطر إليه من التخلى عن السمت الواجب لعالم الدين وسلوكه - فى خلال ذلك كله كان نفر من أهل الدين المتين والخلق القويم قد ابتعدوا عن تلك الفتنة الطاحنة ، ولاذوا بإيمانهم ، وأقبلوا على علمهم وعبادتهم قانعين بما تيسر لهم من الرزق ، مواصلين رسالة أهل العلم الصادقين من أسلافهم قبل أيام الناصر والمستنصر والمنصور ، منصرفين إلى الدرس والإقراء انصرافاً تامّاً حتى لكأن هذه المحنة كانت تدور فى بلد غير بلدهم ، واثقين من أن هذه الأزمة ستزول كما زال غيرها ، وأن الكلمة ستجتمع مرة أخرى ويعز الله الإسلام وأهله فى الأندلس من جديد كما أعزهم ووقاهم شر فتن أخرى قبل ذلك .

وهذا الحكم ينبغى أن يؤخذ على أنه مجرد رأى ؛ لأن المعلومات التى لدينا عن أهل العلم فى القرن الخامس الهجرى وما تلاه لا تخرج عن تلك التراجم المقتضبة التى تضمها المكتبة الأندلسية وإضافات هنا وهناك فى كتب الحوليات أو « مُغرب » ابن سعيد ، أو « المرقبة العليا » للنباهى ، أو « نفح الطيب » و « أزهار الرياض » للمقرى ، و « مدارك » القاضى عياض و «الديباج المذهب » لابن فرحون وما إليها ، وهذه الكتب على كثرتها ينقل بعضها عن بعض، فلا يكاد ينفرد واحد منها بشىء ، ومادتها كلها مقتضبة لا تعطى إلا صوراً تقريبية لشخصيات الشيوخ وحياتهم .

ومن أمثلة هؤلاء الشيوخ الذين انقطعوا للعلم وحافظوا على تقليد الشيوخ خلال القرن الرابع الهجرى أبو عمر الطَّلَمَنْكى (٣٤٠ ـ ٤٢٩ هـ/ ٩٥١ ـ ١٠٣٨م) وهو أحمد بن محمد عبد الله بن قَرَلْمان المعافرى ، أخذ العلم عن شيوخ عصره ورحل إلى المشرق رحلة دراسةٍ وسماعٍ طويلة ، وعاد إلى وطنه إماماً فى علوم القرآن والحديث ، وانقطع للتدريس فى جامع مُتعة بقرطبة ، وكان إماماً له حتى توفى(١) ، وهو شيخ عصره على الحقيقة .

ومن نظرائه وأهل طبقته فى العلم يونس بن عبد الله بن محمد بن مغيث (٣٣٨ ـ ٤٢٩ هـ/ ٩٤٩ ـ ١٠٢٧م) ، كان على علم غزير بالحديث والفقه ، وكان ذا ولع بأخبار الزهاد ، وله فى تراجمهم وفضائلهم كتب كثيرة، ولولا أنه شغل بالوظائف فترات متقطعة من حياته لكان ندا للطلمنكى فى المشيخة .

وهذان الرجلان هما شيخا الجيل التالى كله : جيل أبى محمد مكى ابن أبى طالب المُقرى ، وأبى عبد الله محمد بن عائذ ، وأبى عمر يوسف ابن عبد البر ، وأبى عبد الله محمد بن عتّاب ، وأبى عمر أحمد بن محمد ابن يحيى بن الحذّاء ، وأبى محمد على بن حزم ، وأبى الوليد سليمان بن

---

(١) ابن بشكوال ، رقم ٩٠ ، ص ٤٧ ـ ٤٨ .

خطاب الباجى ، وغيرهم ممن سيعيدون جاه العلم والحديث فى الأندلس خلال القرن الخامس الهجرى كله .

وعاصر الطلمنكى ويونس بن عبد الله نفر كبير ممن ساروا على هذا الطريق وشغلوا حياتهم كلها بطلب العلم وتلقينه ، ومن أطرف أمثلتهم رجلان من أهل طليطلة درسا معاً ورحلا إلى المشرق وسمعا فيه وعادا إلى الأندلس ، واستقرا فى طليطلة للتدريس والإقراء معاً ، ويسميان لهذا بالصاحبين ، وهما أحمد بن محمد بن محمد بن عبيدة الأموى المعروف بابن ميمون[1] (٣٥٣ ـ ٤٠٠ هـ/ ٩٦٤ ـ ١٠٠٩م) وإبراهيم بن محمد ابن حسين بن شنْظِير الأموى (٣٥٢ ـ ٤٠٢هـ / ٩٦٣ ـ ١٠١١ ـ ١٢م) . وقد تشابه الرجلان فى الخلق ومستوى العلم ، وامتاز ابن ميمون بعناية بالغة بضبط كتبه « وكانت منتخَبة مضبوطة صحاحاً أُمّهات لا يدع فيها شبهة مهملَة ، وقلما يجوز عليه فيها خطأ ولا وهم ، وكان لايزال يتتبع ما يجده فى كتابه من السقط والخلل بزيادة فى اللفظ أو نقصان منه فيصلحه حيثما وجده ويعيده إلى الصواب . وكانت كتبه وكتب صاحبه إبراهيم بن محمد أصح كتب بطليطلة » . وأما ابن شنظير فامتاز بالوقار الكامل والهيبة فى مجلسه ، فكان « لا يُذكر فيه شىء من أمور الدنيا إلا العلم ،

---

(١) ابن بشكوال ، رقم ٢٠٢ ، ص ٩٦ .

وكان وقوراً مهيباً فى مجلسه ، لا يُقدِم أحد أن يتحدث فيه بين يديه ، ولا يضحك ، وكان الناس فى مجلسه سواء »[١] .

وعن طريق أمثال هؤلاء استمرت تقاليد العلم والدرس قائمة فى نطاق ضيق بسبب الظروف التى شرحناها . ومن حسن الحظ أن هذا النفر الذى استطاع مقاومة إغراء الوظائف كانوا من خيرة أهل العلم فى تاريخ الأندلس كله ، فعرفوا كيف يكوّنون جيلاً صالحاً من شباب العلماء، وقد دخل أبناء هذا الجيل ميدان العمل أثناء الفتنة الكبرى التى قوضت دعائم الوحدة السياسية الأندلسية أوائل القرن الخامس / الحادى عشر، فالتف الناس حولهم بعد أن يئسوا من أهل السياسة ، فصاروا شيوخ عصرهم حقاً ، لا فى الناحية العلمية فحسب بل فى الناحيتين السياسية والاجتماعية كذلك .

لهذا كان من الطبيعى أن نجد أجيال الشيوخ الذين ظهروا خلال القرن الخامس على إحساس كامل بالمسئولية التى حطت على أكتافهم، بسبب تلك الفتنة وانهيار النظام السياسى للأندلس ، وحاجة الناس إلى ما يثبت إيمانهم ويرفع قواهم المعنوية . وقد أخذ هذا الإحساس صوراً شتى بحسب مزاج الشيخ نفسه ونظرته إلى العلم الذى يحمله .

---

(١) نفس المصدر ، رقم ٢٠٢ ، ص ٩٦ .

فهناك من اندفعوا إلى ميدان السياسة وتصدوا للرياسة ، وخاضوا غمار الفتنة وتلبسوا بآثامها وشرورها ، كما حدث للقاضيين محمد بن إسماعيل بن عباد فى إشبيلية ، ويعيش بن محمد بن يعيش الأسدى (ت٤١٨ أو ٤١٩ هـ/ ١٠٢٧ أو ١٠٢٨م) فى طليطلة .

ومنهم من دخل ميدان السياسة معيناً لبعض أدعياء الخلافة على أمل إصلاح الحال ، ثم يئس من ذلك فانصرف إلى العلم ، كما هو الحال مع أبى محمد على بن حزم .

ومنهم من استمر فى هذا الطريق معاوناً لطلاب الرياسة ، فأصابه ما أصاب هؤلاء من خير وشر ولم ينتفعوا من جهودهم بشىء ، كما رأينا فى حالة أبى العباس أحمد بن ذكوان ، ويحيى بن عبد الرحمن بن وافد اللخمى قاضى الجماعة فى قرطبة من (سنة ٤٠١ إلى سنة ٤٠٤هـ) (١٠١٠ ـ ١٠١٣م) وقد لقى من المهانة ما لم يلقه قاض قبله ، ثم مات فى الحبس[1] ، ومحمد بن الحسن النباهى قاضى مالقة من ٤٤٩ إلى ٤٥٦هـ (١٠٥٧ ـ ١٠٦٤م) وقد مات مقتولاً[2] .

ومن الشيوخ من جرى فى طريق صغار الفقهاء من التماس الوظائف

---

(١) النباهي : المرقبة العليا ص ٨٨ ـ ٨٩ .

(٢) النباهى : ٩٣ .

والمكاسب ، وهؤلاء كثيرون جدا ، ومن أظهر أمثلتهم القاضى أبو الأصبغ عيسى بن سهل بن عبد الله الأسدى (٤١٣ ـ ٤٨٦هـ / ١٠٢٢ ـ ١٠٩٣م) وكان عالماً جليلاً مشهوراً بكتابه « الأحكام الكبرى » ولكن مطامع السياسة غرته فلقى أذى كبيراً[١] ، ويحيى بن محمد بن حسين الغسانى المعروف بالقليعى (ت ٤٤٢هـ / ١٠٥٠ ـ ٥١م)[٢] وقد عرض الأمير عبد الله بن بلُكّين صورة مؤسفة لتصرفاته وأعماله فى كتابه « التبيان عن الحادثة الكائنة بدولة بنى زيرى فى غرناطة » ..

ومن هؤلاء العلماء من داخل الرؤساء واتصل بهم أملاً فى إصلاح حالهم ، أو فى التوفيق بينهم وبين جيرانهم ، وهؤلاء كانوا ذوى علم غزير نأى بهم عن التدنى والانسياق مع التيار ، ولكنه لم يعصمهم من بلاء السياسة من ناحية وسوء ظن الناس من ناحية أخرى ، ومن أمثلة هؤلاء أبو الوليد سليمان بن خلف الباجى (٤٠٣ ـ ٤٧٤هـ / ١٠١٢ ـ ١٠٨١م) وكان من أعظم من حفل بهم تاريخ الأندلس الفكرى من الرجال ، درس فى المشرق ثلاثة عشر عاماً ، وعاد ليجد وطنه فريسة الفوضى والاضطراب ، فندب نفسه للإصلاح بين الرؤساء ، وتحدث إلى بعضهم فى ذلك فلم يصغوا له « واستبردوا نزعته ، كما يقول المقرى فى

---

(١) نفس المصدر : ص ٩٦ ـ ٩٧ .

(٢) ابن بشكوال : الصلة ، رقم ١٣٥٦ .

نفح الطيب ، فانصرف إلى القضاء والتدريس والتأليف ، وكانت حلقة دروسه من أكبر حلقات الإسماع فى الأندلس ، وأثنى عليه تلميذه أبو على الصَّدَفى[1] ثناء عظيماً ، ولكن النباهى يقول ناقلاً عن « مدارك » القاضى عياض : « وكان يصحب الرؤساء ويقبل جوائزهم ، فكثر القائلون فيه من أجل ذلك ، وولى قضاء مواضع من الأندلس تصغر عن قدره ، فكان يبعث إليها خلفاء ، وربما قصدها بنفسه »[2] ، وربما كان هذا هو الذى حط من قدر الباجى فى عصره وأساء ظنون الناس فيه ، وكانوا لا يرضون عمن يسير فى ركاب الرؤساء ويلتمس الرزق منهم ، ثم إنه تعرض لابن حزم وناظره فى ميورقة معتمداً على تأييد ابن رشيق المستبد بها ، وقد أساءت هذه المناظرات إلى الرجلين معاً .

وممن قارب أبا الوليد الباجى فى هذا الاتجاه من أهل الجيل التالى له أبو بكر محمد بن عبد الله بن أحمد العربى المعافرى (٤٦٨ ـ ٥٤٣ هـ / ١٠٧٥ ـ ١١٤٨م) الذى يصفه ابن بشكوال بأنه « ختام علماء الأندلس وآخر أئمتها وحفاظها »[3] ، وهو دون شك من أعاظم أهل العلم فى تاريخ الإسلام كله ، وكتبه الباقية إلى اليوم أصدق شاهد على علمه الواسع ،

---

(١) ابن بشكوال ، رقم ٤٤٩ ، ص ١٩٩ ـ ٢٠١ .

(٢) النباهى ، ص ٩٥ .

(٣) ابن بشكوال : الصلة ، رقم ١١٨٠ .

ولكنه كان طموحاً إلى الجاه والمكانة ، فجرى فى أعقاب المرابطين ، وندب نفسه للدعوة لهم فى المشرق والوساطة بينهم وبين العباسيين ، ولم يكن عليه ضير فى ذلك ؛ لأن المرابطين كانوا جماعة باسلة مجاهدة جديرة بالتأييد من كل عالم ، ولكن أبا بكر بن العربى كان كثير الكلام قليل الحرص سريعاً إلى الحركة والعمل ، فكثر أعداؤه وحاسدوه والساعون به ، ولم يكن عليه من ذلك بأس طالما كان الأمر للمرابطين .

ولكن الموحدين قاموا على المرابطين وحاربوهم وحلوا محلهم ، وكان على أبى بكر بن العربى أن يؤيدهم ويقر بإمامة المهدى محمد بن تومرت . ولما كان ابن العربى قد لقى أبا حامد الغزالى وأخذ عنه وأطال الكلام عن ذلك ، فقد أراد الموحدون أن يستشهدوا به فى تأييد ما زعمه ابن تومرت من أنه لقى أبا حامد وأخذ عنه ، وسأله فى هذا عبد المؤمن ابن على أول خلفاء الموحدين فقال : إنه لم يره فى حلقة الغزالى ، ولكنه سمع عنه ، وهى عبارة أراد أن يتخلص بها من الحرج ؛ إن ابن تومرت لا يمكن أن يكون قد رأى أبا حامد ، ولكن هذا الرد أغضب الموحدين فعزلوه عن القضاء . وكان من الممكن أن يقضى بقية أيامه فى هدوء ، فقد كانت سِنُّه إذ ذاك تقارب الرابعة والسبعين ، ولكن تسرعه فى الحركة حفزه إلى الذهاب إلى مراكش مع نفر من أهل إشبيلية بلده ؛ ليعلنوا طاعتهم للموحدين ، فلما وصلوا مراكش احتجزهم الموحدون دون بقية

الوفود ، وظلوا هناك نحو العام ، ثم أطلق سراحهم ، فساروا حتى إذا قاربوا مدينة فاس توفى أبو بكر ، ويقال : إنه مات مسموماً[١] .

وكان ابن العربى تلميذاً لشيخ العصر أبى على الصدفى الذى سنتحدث عنه ، وخرج معه للجهاد واشترك فى معركة كُتُنْدة ، فاستشهد أبو على ، ونجا أبو بكر بن العربى « بحال من ترك الغطا والوطا » كما قال، وهذا يصور لنا الفرق بين رجل استحق بعلمه وإخلاصه مشيخة عصره ، وآخر لم يؤت من ذلك ما يمكنه من الوصول إلى الغاية .

ويشبه أبا بكر بن العربى من بعض الوجوه معاصرُه عياض بن موسى اليحصبى[٢] (٤٧٦ ـ ٥٤٤ هـ / ١٠٨٣ ـ ١١٤٩م) ، فقد كان من تلاميذ أبى على الصدفى ، وكان يأمل فى أن يصل إلى المشيخة بعده ، ولكنه لم يستطع . ولد عياض فى سبتة وإن كان أصله أندلسيًّا من بَسْطة

---

(١) قال ذلك النباهى فى المرقبة العليا ، ص٩٥ . وأوسع ما لدينا عن أبى بكر بن العربى هو ما أورده المقرى فى « أزهار الرياض » جـ٣ ، انظر الفهرس ، وانظر المقدمة الضافية التى كتبها محيى الدين بن الخطيب لكتاب « العواصم من القواصم » (القاهرة ١٣٧١) ، والجزء السادس من « نظم الجمان » لابن القطان ، بتحقيق الدكتور محمود على مكى ، تطوان ١٩٦٤ ، ص١٥ تعليق ٣ . وقد درست حياة ابن العربى ومؤلفاته فى « تاريخ الجغرافية والجغرافيين فى الأندلس » انظر المجلد الحادى عشر من صحيفة معهد الدراسات الإسلامية فى مدريد (سنة ١٩٦٣) .

(٢) ابن بشكوال : الصلة ، رقم ٩٧٢ .

(Baza) ، وكان لا يقل علماً أو نشاطاً فى التأليف والتعليم عن ابن العربى . تولى عياض القضاء فى سبتة وغرناطة ومالقة ، وفى هذا البلد جمع مالا ، وتمول بها أملاكاً ،(١) ، وفى أثناء ولايته القضاء فى غرناطة ضاق به المرابطون فعزلوه ، ثم قدمه إبراهيم بن تاشفين بن على بن يوسف بن تاشفين على قضاء سبتة مرة ثانية ، وهناك ، بادر بالمسابقة إلى الدخول فى نظام الموحدين ، والاعتصام بحبلهم المتين،(٢) كما يقول ابنه ، ثم انتهى أمره بأن مات خنقاً فى الغالب(٣) .

***

---

(١) النباهى : المرقبة العليا ، ص٩٥ .

(٢) المقرى : أزهار الرياض ، ٣/١٠-١١ .

(٣) النباهى ، ٩٥ .

الشيوخ فى عصور الاضطراب

بقيت بعد ذلك بقية من الشيوخ وقفوا أنفسهم على العلم وعاشوا له وحده ، فلم يقبلوا من الوظائف إلا الصلاة والخطبة فى المساجد إذا دعوا إلى ذلك ، وربما تولوا القضاء لفترات قصيرة مرغمين ، وهؤلاء هم الذين اعتبرهم الناس شيوخ هذا العصر الحافل بالاضطرابات والفتن ، واعتصم بهم أهل الأندلس وتبركوا بهم ، وكان لوجودهم فى نواحيهم أبعد الأثر فى تثبيت القلوب والمحافظة على ما بقى من إطارات المجتمع الإسلامى فى نواحيهم .

والمثل الأكبر لهؤلاء خلال النصف الثانى من القرن الخامس وأوائل السادس الهجريين هما أبو على بن سكرة الصدفى ، وأبو الوليد بن رشد الجد : فأما الصدفى فهو حسين بن محمد بن فيره بن حيون بن سكرة الصدفى (٤٥٤ ـ ٥١٤ هـ/ ١٠٦٢ ـ ١١٢٠م) وكان من أهل سرقسطة ، وفيها أخذ عن أبى الوليد الباجى ، ثم سكن مرسية وطاف بنواحى شرق الأندلس ، وخاصة بلنسية حيث سمع من شيخ المحدثين فى ذلك العصر أبى العباس أحمد بن أنس العذرى ، ثم رحل إلى المشرق رحلة سماعٍ وحجٍّ طويلة (٤٨١ ـ ٤٩٠هـ / ١٠٨٨ ـ ١٠٩٦م) وعاد إلى الأندلس بعلم غزير ، وأقام بمرسية منصرفاً إلى العلم وإقراء الحديث خاصة . قال

المقرى : « وكان عالماً بالحديث وطرقه ، عارفاً بعلله وأسماء رجاله ونَقَلَته، بصيراً بالمعدِّلين والمجرِّحين ، وكان حسن الخط جيد الضبط ، وكتب بيده علماً كثيراً وقيده ، وكان حافظاً لمصنفات الحديث ، قائماً عليها ذاكراً لمتونها وأساليبها ورواتها »(١) ، واجتهد فى أثناء ذلك فى خدمة الناس ، قال ابن عساكر : « ورفعته ملوك أوانه وشفعته فى مطالب إخوانه ، فأوسعته رَعْياً وحَسُنت فيه رأياً ، ومن أبنائهم من جعل يقصده لسماع مسنده »(٢) وقد أخذ ابن عساكر هذا عن تكملة ابن الأبار .

ثم عرض عليه والى مرسية إبراهيم بن يوسف بن تاشفين أن يتولى القضاء فرفض ، وأمره الأمير فتولاه أياماً ، ثم اختفى هارباً بنفسه إلى المرية دون أن يُعفَى ، وتبعه طلابه فلم يجدوه ، وطال انتظارهم إياه حتى نفدت مؤن بعضهم ، فأخذوا يرحلون ، وانتظر البعض الآخر لعله يظهر ، ومن بين هؤلاء كان عياض بن موسى ، وبلغ من حرص أبى على الصدفى على التعليم ـ وهو فى تلك الحال ـ أن أنفذ بعض كتبه سراً إلى عياض ، ثم وصل كتاب قاضى الجماعة أبى محمد بن منصور بإعفائه فظهر .

---

(١) أزهار الرياض للمقرى ، ١٥٢/٣ .

(٢) نفس المصدر .

وعاد إلى مرسية وجلس للإقراء ، ومما يؤثر عنه بهذه المناسبة ما حكاه ابن القاضى عياض ، قال : « حكى أبى أبو الفضل عياض - رحمه الله - أن القاضى أبا على الصدفى قال له : لولا أن الله يسّر خروجى بلطفه لكنت عزمت على أن أشعرك بموضع يقع عليه الاختيار من بلاد الأندلس لا يؤبه لكونى فيه ، فتدخل إليه ، وأخرج مختفياً إليه بأصولى ، فتجد ما ترغب ، لما كان فى نفسى من تعطيل رحلتك وإخفاق رغبتك»(١) .

وفى هذه الأثناء كانت الأحوال فى شرق الأندلس تسير من سئ إلى أسوأ ، فقد سقطت سرقسطة فى يد ألفونسو المحارب ملك أرغون سنة (٥١٢ هـ/ ١١١٨م) وانكشفت الجبهة الإسلامية فى هذه الناحية ، وانفتح الطريق أمام قوات أرغون للاستيلاء على بلاد أخرى ، وكانت سرقسطة بلد أبى على ومسقط رأسه ، فأثار نفسه سقوطها ، وقرر الخروج إلى الجهاد لإيقاف التقدم النصرانى ، وكانت سن أبى على إذ ذاك فوق الستين ، ولكن ذلك لم يصرفه عن القيام بهذا الواجب المقدس ، فجمع من أراد الخروج من تلاميذه وأهل مرسية ، واستنهض همم الحامية المرابطية وأميرها ، فخرج جيش إسلامى كبير متجهاً إلى الشمال يتقدمه أبو على الصدفى ونفر من أصحابه منهم أبو عبد الله بن الفرج ، وأبو بكر بن العربى ، وصحبهم عدد كبير من المطوعة يزيدون على عشرين ألفاً .

---

(١) المقرى : أزهار الرياض ، ٣/ ٩ .

ولا يعلل خروج هذا العدد الكبير من المطوعة إلا بتأثير أبى على الصدفى فيمن حوله من الناس فى مرسية ونواحيها . حقيقة كان نفر كبير من المطوعة يصاحب كل جيش رسمى ، ولكن عددهم هذه المرة زاد كثيراً على عدة الجيش المرابطى نفسه ، ثم إن المطوعة وحدهم هم الذين ثبتوا فى الميدان ، واستشهد فيه منهم عدد عظيم يقدرهم مؤرخونا بعشرين ألفاً ، فى حين أن خسائر الجيش المرابطى نفسه كانت طفيفة جداً بحيث يمكن أن يقال : إن المطوعة وشيخهم أبا على الصدفى هم الذين صمدوا للعدو .

قاد هذه الحملة الأمير إبراهيم بن يوسف بن تاشفين والى شرق الأندلس لأخيه أمير المسلمين على بن يوسف ، وكانت مرسية مركزه . وقد نهض بها على أمل استرجاع سرقسطة ، ولم يكد ألفونسو المحارب يسمع بخروج الجيش المرابطى حتى سار للقائه فى نفر كبير من قواده ورجاله ، ووقع اللقاء عند مدينة كُتُنْدَة Cotanda على مقربة من دَرُوقة Daroca (فى مديرية تيروال الحالية ، على بعد ٨٦ كيلو متراً من مدينة تيروال) وانجلى عن هزيمة كبيرة للمرابطين ، « قتل فيها من المطوعة نحو من ٢٠ ألفاً ، ولم يقتل فيها من العسكر - يعنى الجند - أحد . وحكى غيرهم أن العسكر انصرف مفلولاً إلى بلنسية فى الموفى عشرين من ربيع

الأول ، (سنة ٥١٤هـ / يونيو ١١٢٠م)[١] .

ومعنى ذلك أن أبا على الصدفى الذى هرب من ولاية القضاء لم يتردد فى الخروج للجهاد للدفاع عن بلاد الإسلام وهو قد ناهز الستين من العمر ، وصحبته ألوف من المجاهدين (المطوعة) ونفر من تلاميذه حسبة لله تعالى فاستشهد ونفر من الشيوخ وألوف من أولئك المتحمسين المساكين . وعودة الجيش المرابطى سالماً تدل على أنه لم يشترك اشتراكاً فعلياً فى القتال ، وإنما ترك أبا على ومن معه يصلون نار المعركة .

أما ابن رشد الجد : فهو أبو الوليد محمد بن أحمد بن أحمد بن رشد (٤٥٠ ـ ٥٢٠ هـ/ ١٠٥٨ ـ ١١٢٦م) ومكانه فى تاريخ الفكر الأندلسى معروف ، والكثير من كتبه باق بأيدى الناس تدل على علمه الواسع[٢] .

ويهمنا من سيرته هنا أنه تقلد القضاء لفترة قصيرة ، ثم استعفى منه فأعفى ، وانصرف بعد ذلك إلى ، نشر كتبه وتواليفه ومسائله وتصانيفه ، وكان الناس يلجئون إليه ويعولون فى مهماتهم عليه ، وكان حسن الخلق،

---

(١) ابن الأبار : المعجم فى أصحاب أبى على الصدفى ، ص٧ . وهناك خلاف فى تحديد التاريخ الدقيق للمعركة ، انظر :

F. CODERA, Decadencia y desaparicion de los Almoravides en Espana. Zaragoza, 1899, 262-267 .

(٢) ابن الأبار : التكملة ، رقم ١١٥٤ .

سهل اللقاء ، كثير النفع لخاصته وأصحابه ، جميل العشرة لهم ، حافظاً لعهدهم ، كثير البر بهم » . أى أنه كان ملاذ الناس وموئلهم فى تلك السنين العصيبة التى شهدت اشتداد الضغط النصرانى على الأندلس وما صحب ذلك من اضطراب وقلق متزايدين فى ذلك البلد المهيض الجناح .

ويعطينا النباهى دليلاً ملموساً على تصدى ابن رشد لخدمة الجماعة الأندلسية ، وذلك حيث يقول : « وقد كان أيام حياته توجّه إلى المغرب ، إثر الكائنة التى كانت بين المسلمين والنصارى بالموضع المعروف بالدّنيسول(١) ، وذلك منتصف شهر صفر عام ٥٢٠هـ (فبراير ١١٢٦م) فاستخار القاضى أبو الوليد فى النهوض إلى المغرب مبيّناً على أمير المسلمين على بن يوسف بن تاشفين بالجزيرة عليه(٢) ، فوصل إليه ،

---

(١) الدنيسول هى Anzuul بقرب أليسانة Lucena فى مديرية غرناطة . والإشارة هنا إلى حملة ألفونسو المحارب على البلاد الأندلسية من أواخر شعبان ٥١٩ هـ/ أوائل سبتمبر ١١٢٥م ، إلى أواخر صفر ٥٢٠ هـ واختراقه إياها من طرف لطرف دون أن يلقى مقاومة تذكر ، وعند الدنيسول هذه أنزل بالمسلمين هزيمة كبيرة .

انظر : الحلل الموشية ص٧٥ ـ ٨٠ ، والإحاطة بتحقيق محمد عبد الله عنان ١/ ١١٤ ـ ١٢٠ ، وأبحاث دوزى ١/ ٣٤٨ ـ ٣٦٣ ، وبحث الدكتور محمود على مكى « وثائق تاريخية جديدة عن عصر المرابطين » ، صحيفة معهد الدراسات الإسلامية فى مدريد مجلد ٧، ٨ (١٩٥٩ ـ ١٩٦٠) ص١٢٤ ـ ١٢٥ .

(٢) كذا فى الأصل المطبوع ، والعبارة غير قويمة .

فلقيه أكرم لقاء ، وبقى عنده أبر بقاء ، حتى استوعب فى مجالس عدة إيراد ما أزعجه إليه ، وتبين ما أوفده عليه ، فاعتقد ما قدره لديه ، وانفصل عنه وعاد إلى قرطبة ، فوصلها فى جمادى الأولى من السنة المذكورة ، وعلى أثر ذلك أصابته العلة التى أضجعته ، إلى أن أفضت به إلى قضاء نحبه .. »(١) .

أى أن أبا الوليد محمد بن أحمد بن رشد (الجد) كان أشبه براع لأهل قرطبة وما جاورها من موسطة الأندلس يلتفون حوله ويلجئون إليه ، وينشط هو لما فيه صالحهم ، وينوب عنهم فى الحديث إلى السلطات القائمة ، ويشير على أصحابها بالرأى ، وقد استمر قائماً بذلك حتى قرب وفاته . أى أنه كان يقوم فى ناحيته بنفس المهمة التى اضطلع بها أبو على الصدفى فى شرق الأندلس .

ولم ينفرد ابن رشد وأبو على الصدفى بالقيام بهذا الدور فى ذلك العصر ، بل كان هناك آخرون أظهرهم أبو عبد الله محمد بن أحمد بن خلف بن إبراهيم بن يِبِطِير التُّجيبى المعروف بابن الحاج (٤٥٨ ـ ٥٢٩ هـ / ١٠٦٦ ـ ١٠٣٤م) وكان من تلاميذ أبى على الصدفى ، وكان من جلة الفقهاء وكبار العلماء ، معدوداً فى المحدثين والأدباء ، بصيراً بالفتيا ،

---

(١) النباهى : تاريخ قضاة الأندلس ، ص٩٩ .

رأساً فى الشورى ، وكانت الفتيا فى وقته تدور عليه ، لمعرفته وثقته وديانته ، وكان معنيًّا بالحديث والآثار ، جامعاً لها مقيداً لما أشكل من معانيها ،(١) ولهذه الفضائل كلها صارت إليه رياسة الشيوخ بعد موت ابن رشد ، وقد قتل ابن الحاج فى مسجد قرطبة « ظلما » كما تقول المراجع ، وربما كان هذا لأسباب سياسية ؛ لأن المراجع لا تذكر هذا الوصف إلا إذا كان القاتل من رجال الدولة ، ومن الممكن أن يكون مقتل هذا الشيخ الجليل نتيجة تدخله للدفاع عن أهل بلده من مظالم الحكام .

وقد ورث أولئك الرجال هذا التقليد من رجال مثل جُماهِر بن عبد الرحمن بن جماهر الحجرى من أهل طليطلة (توفى ٤٤٦ هـ/ ١٠٥٤ ـ ١٠٥٥م) وكان عالماً جليلاً ارتفع به علمه إلى مرتبة الولاية ، قال ابن بشكوال : « وكان حسن الخلق كثير التواضع ، وتُقرأ عليه كتب الزهد والرقائق ، وكانت العامة تجله وتعظمه ، ولما خُرج بنعشه ازدحم عليه الناس حتى صار النعش فى أكفهم إلى أن وصل إلى قبره مكفناً فى حَبِرَة ، ونادى مناد بين يديه : لا ينال الشفاعة إلا من أحب السنة والجماعة »(٢) . وكان جماهر معاصراً لابن شنظير وابن ميمون ، وكان هذا الأخير زاهداً مرابطاً فى حصن الفهمين من حصون طليطلة .

---

(١) ابن بشكوال : الصلة ، رقم ١١٦٢ ، وأزهار الرياض ، للمقرى ٣/٦١ ـ ٦٢ .

(٢) ابن الأبار : التكملة ، رقم ١٤١٦ ، ص٤٩٢ ـ ٤٩٨ .

الشيوخ من ٥٥٠ إلى ٧٥٠هـ (١١٥٥ ـ ١٣٤٩م)

الحديث والسيرة

وعن جيل أبى على الصدفى وابن رشد الجد وابن الحاج انتقلت هذه الرسالة إلى جيل آخر من أهل العلم والإيمان والزهد والانصراف إلى خدمة الجماعة الإسلامية فى الأندلس ، وكانت قد صارت كاليتيم لا يجد من يرعاه ، والظاهرة المميزة لشيوخ هذا العصر ـ النصف الثانى من القرن السادس الهجرى ـ هى الانصراف إلى القرآن والحديث وحدهما والاجتهاد فى دراستهما اجتهاداً يدل على أن الشيوخ كانوا يجدون فيهما عزاء عما صارت إليه البلاد من سوء حال ، فكانت « السنة والجماعة » عندهم عزاء وأملاً وخيطاً يربطهم إلى أجيال الإسلام الأولى ، ولا شك أن هذا الإحساس النفسي هو الذى دفع الناس إلى الالتفاف حولهم والاستماع إلى ما كانوا يروون من الأحاديث مسندة من رجل لرجل حتى تصل إليهم من الرسول ﷺ .

يتجلى هذا فى سيرة رجل مثل عبد الله بن موسى بن سليمان بن على بن اشْكُرْتَه الأزدى المعروف بابن برطلة (٤٨١ ـ ٥٦٣ هـ/ ١٠٨٨ ـ ١١٦٨م) وكان تلميذ أبى على الصدفى وزوج ابنته ، وقد رحل إلى

المشرق رحلة سماع طويلة ، وحَكى أن قاضى البرلس بمصر توضأ مرة وصلى ، ثم سمع قائلاً يقول :

لولا أناس لهم سَرْدٌ يصومونا	**وآخرون لهم ورد يقومونا**
لزُلزلت أرضُكم من تحتكم سَحَراً	**لأنكم قومُ سوءٍ لا تبالونا**

فتلفت حوله فلم يجد أحداً ، فعلم أن ذلك زاجر من الله تعالى . وهذه الحكاية أشبه بالرمز إلى تفكير ابن برطلة نفسه ، وقد قضى عمره كله يقرأ الحديث فى مرسية .

كما يتجلى فى سيرة عبد الله بن محمد بن على بن ذى النون الحجرى (٥١٢ ـ ٥٩٢ هـ / ١١١٨ ـ ١١٩٦م) وكان آية فى الحفظ والعلم والزهد فى الوظائف والاجتهاد فى الإقراء ، وقد ظل فى بلده المرية حتى خرجت من بلاد الإسلام ، فانتقل إلى مرسية فضاقت حاله بها ، فعبر البحر إلى سبتة ، وتوفى فى المغرب ، ومن شيوخه أبو الحسن شريح بن محمد ، قال ابن الأبار : « وكان شريح ـ رحمه الله ـ بطول العمر قد انفرد بعلو الإسناد فيه لسماعه إياه من أبيه وأبى عبد الله بن منظور عن أبى ذر، فكان الناس يرحلون إليه بسببه ، وكان قد عين لقراءته شهر رمضان، فيكثر الازدحام عليه فى هذا الشهر من كل سنة ، ويتواعد أهل الأقطار المتباعدة للاجتماع فيه عنده »(١) .

---

(١) ابن الأبار : التكملة رقم ١٤١٦ ، ص ٤٩٢ ـ ٤٩٨ .

ويتجلى كذلك فى سير عبد الله بن سليمان بن داوود بن حوط الله الأنصارى الحارثى (٥٤٩ ـ ٦١٢ هـ / ١١٦٤ ـ ١٢٢٥ ، ٢٦) وأصله من أنْدَه وهو تلميذ أبى القاسم خلف بن بشكوال ، وأبى القاسم بن حبيش ، وأبى الوليد بن رشد ، وأبى القاسم السهيلى ، وكان من أعلم أهل زمانه بالحديث خاصة ، وامتحن بالتجول ، فذهبت أصوله وضاعت كتبه فى أسفاره ، وكان خطيباً كاتباً وشاعراً أيضاً، وقد خدم الموحدين وأدب أولادهم وتولى لهم القضاء فى قرطبة وإشبيلية وسبتة وسلا ، وكانت فيه صلابة « ربما أوقعته فيما يكره »،(١) وتوفى فى غرناطة ودفن فى مالقة .

وهذا التجول المتصل مظهر من مظاهر القلق الذى شمل نفس هذا العالم الكبير ، وكان أخوه أبو سليمان داوود بن سليمان بن حوط الله (٥٥٢ ـ ٦٢١هـ / ١١٥٧ ـ ١٢٢٤م) أهدأ منه نفساً وأبعد منه صيتاً ، قال ابن الأبار: « وهو وأخوه أبو محمد كانا أوسع أهل الأندلس رواية فى وقتهما ، لا ينازعان فى ذلك ولايدافعان مع الجلالة والعدالة »(٢) ، ولكنهما معاً لا يقارنان فى هذا المجال بابن بشكوال : خلف بن عبد الملك ابن مسعود (٤٩٠ ـ ٥٧٧ هـ/ ١٠٩٧ ـ ١١٨١ ـ ٨٢ م) المؤرخ المشهور ، وشيوخه وتلاميذه لا يحصون كثرة ، وقد قضى معظم عمره فى التأليف

---

(١) نفس المصدر ، رقم ١٤٣٣ ، ص٥٠٦ ـ ٥٠٩ .

(٢) نفس المصدر ، رقم ٢٠٥ ، ص٦٣ ـ ٦٥ .

وإسماع العلم «وهذه الصناعة كانت بضاعته »،[1] وهو أستاذ أبى بكر محمد بن خير بن عمر بن خليفة (٥٠٢ ـ ٥٧٥ هـ/ ١١٠٨ ـ١١٧٩ م) الذى أنفق عمره كله فى دراسة الحديث وتدريسه وفى التأليف ، وشيوخه نيف ومائة رجل ، احتوى على أسمائهم برنامج له ضخم فى غاية الاحتفال والإفادة لا يعلم لأحد من طبقته مثله »[2] .

وهكذا ، رغم سوء الأحوال والاضمحلال السياسى المستمر فى الأندلس، ظل أولئك الرجال عاكفين على الدراسة والسماع وتواتر العلم والإقراء والتأليف ، يقطعون المسافات الطويلة من بلد لبلد لسماع حديث ، أو انتساخ كتاب ، أو مراجعة أصل صابرين ثابتين أبداً ، كأنهم كانوا يعيشون فى بلد بلغ الاستقرار فيه مداه ، أو كأن الأخطار لا تحوم حولهم صباح مساء ، ولا شك أن ثباتهم هذا كان له أبعد الأثر فى نفوس الناس من حولهم ، إن الأمل الحقيقى فى الاحتفاظ بالأندلس كان قد تزعزع بصورة محزنة أثناء فترة الشغور والفتنة بين المرابطين والموحدين ، ولم تستطع دولة الموحدين أن تسد مسد المرابطين فى الحماية والجهاد ؛ لأن قواها ـ حتى أيام أبى يوسف يعقوب المنصور ـ كانت لا تكاد تكفى للمحافظة على نواحى امبراطوريتهم الشاسعة فى المغرب ، وكان الأندلس

---

(١) نفس المصدر ، رقم ١٧٩ ، ص٥٤ ـ ٧٨ .

(٢) ابن الأبار : التكملة ، رقم ٧٨٠ ، ص ٢٤٠ ـ ٢٤٢ .

عبئاً ثقيلاً عليهم ، وكان وُلاتهم فيه أشبه بمن يصفى تركة ، وخاصة بعد معركة العقاب .

وعندما أراد محمد الناصر رابع خلفاء الموحدين أن يخفف عن نفسه بتقسيم الامبراطورية قسمين كان حرصه على الجانب الشرقى من أملاكه المغربية أكبر من حرصه على الأندلس ، فأقام أبا محمد عبد الواحد بن أبى حفص على ذلك الجانب الشرقى من أملاكه المغربية بدلاً من أن يقيمه على الأندلس ، وكان هذا هو الأحكم والأجدى عليه ، فإن ذلك الفرع الحفصى من دولة الموحدين كان الأقوى والأدوم ، ولا شك أن أبا محمد عبد الواحد بن أبى حفص كان يستطيع تجنيب الأندلس الكثير من المتاعب التى قاساها بعد موت محمد الناصر رابع خلفاء الموحدين وتطلع أمرائهم فى الأندلس إلى الخلافة وانصرافهم عن شئون ولاياتهم ، بل التخلى عن الكثير منها دون حرب أو بعد مدافعة يسيرة ، وخاصة بعد أن اتخذ أبو العلا إدريس بن أبى يوسف يعقوب المنصور قراره المحزن بترك الأندلس والتوجه لطلب الخلافة فى المغرب ، فانهارت جبهة الوادى الكبير فى الأندلس وعمّ طوفان الاندفاع النصرانى فلم يتوقف إلا عند حدود مملكة غرناطة .

فى أثناء ذلك كله ـ والقواعد الأندلسية الكبرى تتساقط ـ كان أولئك العلماء ماضين فى طريقهم على النحو الذى وصفناه ، نعم ، هاجر الكثيرون منهم إلى المغرب أو إلى المشرق ، ولكن الذين ظلوا فى وطنهم

كانوا أكثر وأصلح وأكثر علما وإيماناً ، وبفضلهم ثبتت قلوب الألوف وقرُّوا في مواضعهم ، وظلت شعلة الأمل فى نفوسهم ، وبلغ من ثبات هذا النفر من الشيوخ وتمسكهم بوطنهم الأندلسى وأهله أن الواحد منهم كان يظل يقرئ فى بلده حتى يسقط ، فينتقل إلى أقرب بلد إليه ويواصل القراءة حتى يسقط ، فينتقل إلى الذى يليه ، وهكذا .

يلاحظ ذلك فى حياة رجل مثل ابن حُبيش : عبد الرحمن بن عبد الله بن عبد الرحمن ، وهو من أهل شارقة من عمل بلنسية ، ولكنه ولد فى المرية سنة (٥٠٤هـ / ١١١٠م) ثم طوف بالأندلس يدرس ويقرأ، وعاد إلى المرية وظل يدرّس فيها حتى تغلب الروم عليها سنة (٥٤٢ هـ/ ١١٤٧ - ٤٨م)فانتقل إلى مرسية ثم إلى جزيرة شُقْر فولى الصلاة بها والخطبة والأحكام، ثم نقل إلى مرسية سنة (٥٥٦ هـ/ ١١٦١م) فتولى قضاءها فى السنة التالية ، وظل فى هذه الوظيفة حتى وفاته فى صفر (٥٨٤ هـ/ ١١٨٨م) . قال ابن الأبار : « وكان آخر أئمة المحدثين بالمغرب ، والمسلم له فى حفظ أغربة الحديث ولغات العرب وتواريخها ورجالها وأيامها ، لم يكن أحد يجاريه فى معرفة رجال الحديث وأخبارهم ومولدهم ووفياتهم »(١) . ولم يؤلف ابن حبيش كثيراً ، ولكن ابن الأبار يذكر له كتاباً فى المغازى « فى مجلدات كتبه الناس » .

---

(١) ابن الأبار : التكملة ، رقم ١٦١٧ ، ص٥٧٤ .

وهذا الاتجاه نحو السيرة والمغازى وأخبار الصحاب ظاهرة من ظواهر الاتجاه العلمى فى ذلك العصر ، فقد ألف ابن العربى كتابه «العواصم من القواصم » وكتب القاضى عياض كتاب « الشفا فى التعريف بحقوق المصطفى ، ثم ألف أبو زيد عبد الرحمن بن عبد الله السهيلى (٥٠٩ ـ ٥٨١ هـ/ ١١١٥ ـ ١١٨٥م) معاصر ابن حبيش شرحه المعروف باسم « الروض الأنف » لسيرة ابن إسحاق ، وكتب الكلاعى تلميذه كتابه « الاكتفا فى مغازى المصطفى والثلاثة الخلفا » ، وهو اتجاه سهل التفسير من الناحية النفسية ، فإن أولئك العلماء الذين تعلقت آمالهم فى عصر اليأس هذا بالقرآن والحديث اتجهت نفوسهم أثناء الحروب المتوالية نحو سيرة الرسول ﷺ ومغازيه يستلهمون منها القوة والعزاء ، وقد بلغ من اندماجهم فى المغازى أن خرج الكثيرون منهم للجهاد ولقوا الشهادة .

ومما هو جدير بالملاحظة أن عصراً من عصور الأندلس لم يحفل بالعلماء والمحدثين كما حفل القرن الممتد من منتصف السادس إلى منتصف السابع الهجريين ، فقد أحصى ابن الفرضى فى كتابه عن علماء الأندلس خلال القرون الأربعة الأولى ١٧٦٦ رجلاً هم الذين أثبتهم فى تاريخ العلماء ، وأحصى ابن بشكوال العلماء من أول القرن الخامس إلى منتصف السادس ، فذكر فى صلته ١٤٤٠ اسماً ، أما ابن الأبار فقد أورد فى تكملته نحو ٢٥٠٠ معظمهم عاش من منتصف القرن السادس إلى

منتصف السابع ، هذا على الرغم من أن الأندلس الذى عرفه ابن الأبار لم يزد فى المساحة عن ثلث الأندلس الذى أرخ ابن الفرضى لعلمائه ، مما يدل على أن هذا الثلث الباقى كان يزخر بالعلم والعلماء .

ونختم هذا البحث عن الشيوخ - ولابد أن نقف به عند نقطة ما من تاريخ الأندلس الطويل - بذكر رجل يعتبر رمزاً على شيوخ العصر فى الأندلس ، ومثالاً من أمثلة التفانى فى رسالة العلم والحديث والائتساء بسيرة المصطفى ﷺ ، خلال فترة الضياع من تلاشى سلطان الموحدين إلى قيام دولة بنى نصر ، وذلك هو أبو الربيع سليمان بن موسى بن سالم الكلاعى البلنسي ، وهو تلميذ ابن رشد الحفيد وأبى القاسم بن حبيش ، ومعاصر أبى بكر بن الجد آخر الكبراء من بيت بنى الجد ورأس الشيوخ فى غرب الأندلس فى ذلك العصر .

أنفق الكلاعى شبابه كله فى سماع الشيوخ فى شتى نواحى الأندلس حتى بلغ الإمامة فى صناعة الحديث « مع الاستبحار فى الأدب، والاشتهار بالبلاغة ، والتمكن من الخطابة ، وإنشاء الرسائل وقرض الشعر، وهو كان المتكلم عن الملوك فى مجالسهم والمنبئ عنهم لما يريدون على المنبر فى المحافل »(١) .

---

(١) ابن الأبار : التكملة ، رقم ١٩٩١ . وقد نشر هنرى ماسيه HENRI MASSÉ الجزء الأول من كتاب « الاكتفا فى مغارى المصطفى والثلاثة الخلفا » فى الجزائر سنة ١٩٣١ ، وصدّر له بإيراد معظم ما كتبه أصحاب معاجم التراجم عن الكلاعى ، وعلى هذه التراجم معولنا هنا .

وهى عبارة غريبة من ابن الأبار ، وهو بلنسى معاصر لأبى الربيع سالم الكلاعى ، فلم يكن فى بلنسية إذ ذاك ملوك ولا أشباه ملوك ، وإنما كان يتولى الأمر هناك أمير من أسوأ أمراء الموحدين هو أبو عبد الله البياسى ، ثم خلفه حاكم صغير هو أبو جميل زيان بن أبى الحملات مدافع ابن مردنيش آخر من تولى أمراً من سلالة محمد بن سعد بن مردنيش ، وكان ابن الأبار كاتباً للاثنين ، ويمكن تفسير هذه العبارة بأن الكلاعى كان الواسطة بين أهل بلنسية وهذا الطراز من الحكام .

ولا شك أن الكلاعى كان أعظم من الحكام مكانة عند البلنسيين بفضل علمه وشخصيته وانصرافه لخدمة أهل بلده فى تلك الأيام العسيرة، فقد كان «خايمه الأول المعروف بالفاتح » يتقدم شيئاً فشيئاً فى أراضى بلنسية ويستولى على مواقعها واحداً بعد واحد .

وفى أثناء ذلك كان أبو الربيع سالم الكلاعى يلقى دروسه فى الجامع ويتولى الصلاة والخطبة والقضاء ، ويجد مع ذلك وقتاً للتأليف الكثير ، وتآليفه تدور حول الرسول ﷺ وحديثه وصحابته ، ويهمنا منها هنا كتابه «الاكتفا فى مغازى المصطفى والثلاثة الخلفا » الذى وصل إلينا ، والكتاب فى حقيقته تجريد لسيرة ابن إسحاق من الشروح اللغوية وسلاسل الأنساب والإسناد والأشعار ، والكلاعى يقرر ذلك فى خطبة الكتاب ، وبطبيعة الحال لم يؤلف الكلاعى هذا الكتاب لأمثاله من العلماء ، فهؤلاء كانوا

شديدى الحرص على ما جرد الكتاب منه ، فلم يبق إلا أنه ألفه لعامة الناس حتى يستطيعوا الاطلاع على السيرة وقراءة أخبار مغازى الرسول ﷺ واستيحاء ما فيها من العبر ، والانتفاع بدروسها فى رفع معنوياتها . ومن مؤلفاته الأخرى كتاب عن الصحابة أوسع بكثير من كتاب أبى عمر ابن عبد البر ، وهذا أيضاً كان دليلاً على اتجاه الرجل نفسياً نحو الصحابة وسيرهم وما فيهامن العبر والدروس .

وفى هذه الأثناء كان « خايمه الأول » قد صار على أميال من بلنسية، وضرب معسكره على تل على سبعة أميال شمالها يسمى البويش El-Buig ، وكانت عليه قرية تسمى أنيشة ، ومن هناك أخذ يغاور بلنسية ويضيق على أهلها ، فقرر البلنسيون الخروج إلى العدو لإزالته من هذا الموضع ، ولا يمكن أن يكون أبو جميل زيان بن مردنيش صاحب هذا القرار ؛ لأنه فى نفس الوقت كان يفاوض « دون خايمه » ليستجلب رضاه، بل هو بعد أن سقطت بلنسية وسار إلى دانية أخذ يفاوض ملك قشتالة ؛ ليتنازل له عنها فى مقابل ميورقة .

فقرار الخروج لحرب الأرغونيين إذن كان مصدره أهل بلنسية وشيخهم أبا الربيع سالم الكلاعى ، وقد خرج أبو الربيع فى مقدمة الصفوف إلى معركة أنيشة ، وحدث فيها ما حدث فى كتندة : استبسل المطوعة والشيوخ ، واستشهد منهم الألوف من بينهم أبو الربيع سليمان

نفسه ، قال ابن الخطيب : « ولم يزل متقدماً أمام الصفوف زحفاً إلى الكفار ومقبلاً على العدو ، وينادى بالمنهزمين : أمن الجنة تفرون ! حتى قتل صابراً محتسباً غداة يوم الخميس لست بقين من ذى حجة سنة ٦٣٤ هـ » .

على هذه الصورة ختمت حياة واحد من أمجد شيوخ العصر فى الأندلس ، رجل جمع كل الخصائص المميزة لهذا الطراز من أعلام الأندلسيين ، وهى العلم الواسع ، والانصراف إلى القرآن والحديث ، والتفانى فى خدمة العلم وأهله ، والتصدى للدفاع عن مصير الجماعة الإسلامية ، وسلامة الخلق ، والشهامة ، والاستعداد لبذل النفس فى سبيل الإسلام ، حتى يتطابق عمل العالم مع علمه ، ويكون مثالاً حيّاً لما عاش له ودعا إليه ولقنه للناس !

تم بحمد الله

الفهـــــرس

الموضوع	الصفحة
١ ـ تقديم	٥
٢ ـ تمهيد	٧
٣ ـ الإمارة الأموية الأندلسية وأهل العلم	٩
ـ الدولة الأموية الأندلسية فى حاجة إلى تأييد شرعى	١٤
ـ الأمويون والمذهب المالكى	١٨
٤ ـ هيج الربض : حادث فاصل فى تاريخ البيت الأموى الأندلسى	٢٣
٥ ـ الفقهاء المشاورون : مكانهم ودورهم فى بناء الدولة والنظام العام	٢٩
٦ ـ قيام مدرسة الحديث فى الأندلس	٤١
٧ ـ محمد بن وضاح ، وبقىُّ بن مخلد	٤٩
٨ ـ مستوى جديد للشيوخ	٥٧
٩ ـ شيوخ العلم وشيوخ الفقه	٦٣
١٠ ـ الخلافة الأموية والشيوخ	٦٩
١١ ـ شيوخ البلاط	٧٩
١٢ ـ بيعة الشيوخ والفقهاء لهشام المؤيد وأثرها فى مركزهم	٨٣
١٣ ـ استمرار تقليد الشيوخ	٩١
١٤ ـ الشيوخ فى عصر الاضطراب	١٠٣
١٥ ـ الشيوخ من ٥٥٠ ـ ٧٥٠ هـ / ١١٥٥ ـ ١٣٤٩م الحديث والسيرة	١١١

عربية للطباعة والنشر

١٠٠٧ شارع السلام ـ أرض اللواء المهندسين

تليفون : ٣٠٣١٠٤٣ ـ ٣٠٣٦٠٩٨